

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٧٧

الجمعة، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبوني
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد شوالغير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرسمان

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/74)

1503329 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/74)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بدولة السيد ايفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ظريف الذي ينضم إلى هذه الجلسة المنعقدة اليوم عبر الفيديو من بريشتينا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم تاتشي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/74، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد فريد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): يجتمع هذا المجلس اليوم بينما يمر تاريخ كوسوفو بمنعطف رئيسي. ففي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وبعد مأزق سياسي طال أمده، تمّ تشكيل حكومة جديدة في كوسوفو نتيجة تحالف بين حزب كوسوفو الديمقراطي ورابطة كوسوفو الديمقراطية. وأعلنت الحكومة الجديدة، بقيادة رئيس الوزراء عيسى مصطفى، التزامها بالإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، والتكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي، واستمرار الحوار مع بلغراد.

وطوال الأسابيع الماضية، اضطُرت الحكومة، مع ذلك، إلى التركيز على مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي وقعت في بريشتينا بتاريخ ٢٤ و ٢٧ كانون الثاني/يناير حيث شارك فيها ما يصل إلى ٧ ٠٠٠ شخص، وتحولت إلى احتجاجات عنيفة، وأحدثت إصابات في صفوف المتظاهرين وتدمير للممتلكات العامة والخاصة. وكانت تلك الاحتجاجات إلى حد كبير من تنظيم حركة المعارضة المسمّاة (Vetëvendosje!)، أو تقرير المصير!، للمطالبة بإقالة وزير صربي من كوسوفو معني بشؤون الطوائف والعائدين، وذلك بسبب التصريحات المثيرة للجدل المنسوبة إليه، في رد فعل على الاحتجاجات التي قامت في غياكوفه/داكوفيتشا ضد زيارة قام بها مشردون داخليا من الصرب بمناسبة السنة الجديدة الأرثوذكسية، في ٦ كانون الثاني/يناير. وطالب المتظاهرون في بريشتينا أيضا بالرجوع عن قرار الحكومة بسحب مشروع قانون يتعلق بتحويل أحد أكبر الكيانات الصناعية، مناجم تربتشا، إلى شركة مملوكة من القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، فقد بدا أن الاحتجاجات كان يؤججها استياء عام واسع النطاق ودائم إزاء الحالة الاقتصادية والزيادة الكبيرة في هجرة الناس من كوسوفو في الأشهر الأخيرة. واتصفت المظاهرة التي حدثت في ٢٧ كانون الثاني/يناير بالعنف على نحو خاص، وأسفرت عن جرح ما

يزيد على ٥٠ متظاهرا و ١٠٠ من أفراد الشرطة، واحتاجوا إلى مساعدة طبية. وألقي القبض على قرابة ١٦٠ شخصا، أطلق سراح معظمهم في وقت لاحق، بمن فيهم رئيس بلدية بريشتينا، وهو زعيم في حركة تقرير المصير.

ولئن كان التظاهر السلمي حقا أساسيا، فإن أعمال العنف الإجرامي والتخريب التي رافقت الاحتجاجات في ٢٤ و ٢٧ كانون الثاني/يناير تبعث على الأسى. إن استخدام هذه السبل لممارسة الضغط من أجل إحداث أي تغيير سياسي أو من أجل أي برنامج محدد ليس سوى خيار رجعي – رجعي تجاه تطلعات الناخبين المعرب عنها في الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠١٤، والتي تمّ تنظيمها في جميع أنحاء كوسوفو ضمن إطار قانوني واحد.

وأشيد بالإدانة العلنية الفورية التي لا لبس فيها لتلك الأفعال من جانب القادة المسؤولين في المجتمع السياسي والمدني في كوسوفو. وفي هذا السياق، أود أن أنوّه بقرار بعض الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني التي نأت بنفسها علنا عن أعمال العنف التي وقعت خلال المظاهرات. لكن المؤسف أن عددا ضئيلا من شخصيات سياسية أخرى، معظمها من المعارضة، حاولت أن تستغل الوضع وتتهرب من مسؤوليتها عما حدث. وفي حين اضطرت شرطة كوسوفو إلى اللجوء إلى استخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، لكن ردها كان مهنيا وبما يتناسب مع المحاولات التي قامت بها بعض العناصر المندسة بين المتظاهرين للاعتداء على المباني الحكومية العامة الرئيسية، بما في ذلك عن طريق رمي الحجارة والقنابل الحارقة على المباني وعلى من يحميها.

وفي هذا السياق، أقدّر الجهود التي بذلها القادة في كل من بريشتينا وبلغراد لكبح جماح الضغائن السياسية المحيطة بهذه المسألة البالغة التعقيد المتصلة بمستقبل مؤسسة تربتشا للتعدين. وآمل من جميع الأطراف أن تعتمد نهجا مماثلا بالنسبة إلى إقالة الوزير الصربي من كوسوفو المعني بشؤون الطوائف والعائدين في ٣ شباط/فبراير. وينبغي عدم تقويض الأهداف المعلنة للحكومة الجديدة وعزمها على القيام بالعمل الجاد المطلوب في هذه المرحلة الحرجة، عن طريق تحديات قصيرة الأجل كهذه.

وعلى الرغم من تلك التطورات في بريشتينا، يعقد القادة في بلغراد وبريشتينا العزم معا على مواصلة الحوار الرفيع المستوى، الذي سوف يُستأنف في بروكسل يوم الاثنين المقبل، ٩ شباط/فبراير. والواقع أن السيد داتشيتش والسيد تاتشي اللذين بادرا إلى وضع الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات ووقّعا عليه بالأحرف الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، هما حاضران في قاعة المجلس اليوم. وإنني أحث كليهما على الاستمرار في تأييدهما النشط للتنفيذ الكامل للأحكام المتفق عليها، وكذلك القرارات الأساسية الصعبة المطلوبة من أجل تطبيع العلاقات تطبيعا شاملا.

وما فتئ الحوار الذي يسّره الاتحاد الأوروبي منذ البداية يتعلق باتخاذ خيارات صعبة – بين الماضي والمستقبل، وبين الركود والتقدم، وبين توطيد السلطة السياسية والقيام بما هو في مصلحة جميع شعوب المنطقة. ويوفر الاجتماع الذي سيعقد في ٩ شباط/فبراير فرصة لإعادة تأكيد الالتزام بإجراء حوار بنّاء وهادف، بغرض إيجاد مستقبل أفضل لجميع المجتمعات المحلية المتضررة في المنطقة. لذلك، أرحب بالبيانات التي أصدرتها بلغراد وبريشتينا من جديد لحل الخلافات العالقة بشأن تنفيذ الاتفاقات القائمة. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على الحاجة إلى الالتزام المبكر من جانب حكومة كوسوفو بإنشاء رابطة/جمعية للبلديات ذات الأغلبية الصربية خلال الفترة المقبلة. هذا هو أحد الأحكام الأساسية لاتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٣. وآمل أيضا أن تتناول العلاقات بين بلغراد وبريشتينا مجالات جديدة هامة مع اقتراب الجولة المقبلة من الحوار.

واتخذت جمعية كوسوفو الجديدة والحكومة الائتلافية الجديدة في بريشتينا على السواء خيارات رشيدة في أولوياتهما،

ويبدو أهما يعملان على قدم وساق. وتشكيل الحكومة لفريق تقني مكلف بإعداد التشريع اللازم لإنشاء محكمة متخصصة أمر بالغ الأهمية. وأود أن أضم صوتي إلى الآخرين في المجتمع الدولي الذين حثوا الجمعية والحكومة، على التحرك السريع لاستكمال جميع الخطوات المطلوبة، نظراً للأهمية الأساسية لهذه المسألة في مجالي العدالة والمصالحة في كوسوفو. لقد اتخذت الحكومة الجديدة خطوات مبكرة وحصيفة بشأن بعض الأولويات العاجلة الأخرى، مثل تخطيط التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز سيادة القانون. والأمران ضروريان لإيجاد فرص جديدة ومتساوية للجميع، ولبناء الثقة في المؤسسات العامة لتعزيز الحوكمة الرشيدة وحماية حقوق الجميع.

كما أشيد بالإجراءات السريعة التي اتخذها جمعية كوسوفو فيما يتعلق بالنظر في مشروع قانون يجرم المشاركة في التراعات المسلحة خارج كوسوفو. وأحث على مواصلة النظر في مشروع القانون، بالتشاور مع الممثلين المعنيين في المجتمع الدولي. ولقد اتخذت المؤسسات الأمنية في كوسوفو بالفعل خطوات فعالة بإلقاء القبض على عشرات المشتبه بارتكابهم أعمال إرهابية ومصادرة الأسلحة والذخيرة، وسيساعد هذا التشريع في توفير إطار قانوني أكثر مواءمة لمعالجة المشكلة في المستقبل. بيد أنه ينبغي، كما هو الحال دائما، الإقرار بأن تدابير إنفاذ القوانين وحدها لا تكفي للتصدي لهذه الظاهرة. والانخراط المستمر لزعماء الطوائف السياسيين والدينيين أمر حيوي لمنع استدراج الشباب للانضمام إلى الحركات المتطرفة العنيفة. وألاحظ مع التقدير أن ذلك العمل يجري بالفعل.

وأرحب بالتزام الحكومة بمعالجة الأسباب الجذرية للتفاوت الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة في كوسوفو، ولكنني أيضا أشعر بالجزع إزاء الأعداد المتزايدة من المهاجرين بصورة غير نظامية وغير قانونية إلى أوروبا الغربية. العديد من المسائل التي أبرزها هنا ترجع جذورها إلى تصور سائد على نطاق واسع بندرة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في أوساط الشباب في كوسوفو. وفي هذا الصدد، أنوه بالخطوات التي اتخذها سلطات كوسوفو في الأيام الأخيرة، بما في ذلك إنشاء لجنة تنفيذية للاضطلاع بتحليل للديون غير المسددة، واستعراض إمكانية الإعفاء من الدين. وتشمل هذه الخطوات قرار جمعية كوسوفو باقتراح، من بين جملة أمور أخرى، إنشاء صندوق خاص لمنع الهجرة غير النظامية، وكذلك مبادرة الرئيسة يحيى آغا ورئيس الوزراء مصطفى لإشراك الحكومة وأصحاب المصلحة الدوليين على حد سواء في مناقشة أوسع نطاقا لهذه المسألة المثيرة للقلق. وأحث سلطات بريشتينا على المضي قدما بحكمة في هذه المسائل وعلى مواصلة الاستفادة من مصادر المشورة العديدة التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي.

لقد أحرز تقدم ملحوظ منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7327) فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي وتعزيزه. وتم إنشاء مجلس حماية قرية هوتشى إيي مادهي/فيليكا هوتشا في ٣٠ كانون الثاني/يناير، بعد حوالي عامين من دخول القانون الذي ينص على إنشائه حيز النفاذ. وما زالت حوادث السرقة والتخريب التي تلحق أضرارا بالمواقع الدينية في جميع أنحاء كوسوفو تتكرر كثيرا، وتبرهن على الحاجة إلى بذل جهود مستمرة من جانب السلطات لتعزيز الوعي العام وتقدير قيمة التراث الثقافي الثري والمتنوع لجميع الأشخاص في كوسوفو. وبينما بذلت السلطات جهودا للاستجابة والحيلولة دون أعمال التشييد غير القانونية داخل مناطق الحماية الخاصة، لا سيما حول دير فيسوكي ديتشاني، فإن حساسية هذه المسألة وأثرها المحتمل على العلاقات فيما بين الطوائف تقتضي اتخاذ إجراءات أسرع من جانب المسؤولين. ولا بد من معالجة الحوادث التي وقعت بين زوار المواقع الأرثوذكسية الصربية والمتظاهرين المحليين، مثل تلك التي وقعت في ٦ كانون الثاني/يناير في جياكوفا/داكوفيتشا، من خلال تعزيز الحوار المحلي، بعيدا عن تدابير إنفاذ القوانين البسيطة.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في العملية حاسمة الأهمية لتحديد مصير الأشخاص المفقودين، نحث الطرفين على حشد الإرادة السياسية اللازمة للوصول إلى نهاية سريعة للحالات المعلقة البالغ عددها ١ ٦٥٥ حالة، بغية المساعدة في تضميد الجراح التي تسبب فيها التراع وما أعقبه، والتخفيف من أحزان ومعاناة الأسر وتقديم الجناة إلى العدالة، وتقديم التعويض للأسر المتضررة، وتيسير عملية المصالحة. وفي ضوء التطورات التي ناقشتها اليوم، أثق في أن القادة على جميع المستويات في بلغراد وبريشتينا سيتحملون بشجاعة مسؤوليتهم في هذه اللحظة الحاسمة من العملية التاريخية لتطبيع العلاقات، ولن يحجموا عن اتخاذ الاختيارات التي غالبا ما تكون صعبة ويرجح مواجهتها في عملية الحوار.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء المجلس على دعمهم لأعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. سنواصل العمل بصورة مكثفة وبناءة مع شركائنا المحليين والدوليين، وفقا للولاية المسندة إلينا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بمناسبة نظره في أحدث تقرير للأمين العام (S/2015/74) عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أود أن أشكر جميع أعضاء هذا الجهاز على إيلاء الاهتمام المتواصل لمسألة كوسوفو وميتوهيا. واستنادا إلى التعاون البناء المحرز على مدى ١٥ عاماً منذ إنشاء الإدارة المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا، فإنني على اقتناع بأنه، من خلال بذل الجهود المتسقة والمساعي المشتركة استناداً إلى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، سنتمكن من تحقيق الهدف الذي نتطلع إليه جميعا – وهو التسوية السياسية لمسألة كوسوفو وميتوهيا.

وأود أن أكرر ما قلته في عدة مناسبات أمام هذا الجهاز. إن وجود بعثة الأمم المتحدة يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار في المقاطعة الصربية الجنوبية، ولتهيئة الظروف التي تؤدي إلى تسوية دائمة ومستدامة لمسألة كوسوفو وميتوهيا. تقدر صربيا تقديرا بالغا مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تهيئة الظروف للتعايش السلمي فيما بين سكان كوسوفو وميتوهيا، وأمن جميع الطوائف المحلية، واحترام حقوقهم الإنسانية. كما نقدر مساهمة المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، فضلا عن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة – التي تشكل من خلال بعثاتها تحت رعاية الأمم المتحدة جزءا من الوجود الدولي المدني والأمني في المقاطعة.

نقدر بشكل خاص الجهود التي يبذلها السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، في رصد تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة وتنسيق الوجود الدولي على الصعيدين المدني والأمني.

في أعقاب تشكيل الحكومة في بريشتينا الذي يعتبر أحد الأحداث السياسية الرئيسية، كما ورد في التقرير المعروض على المجلس، تتوقع صربيا أن يتم ملء الفراغ السياسي مما سيسهم في مواصلة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في حوار بروكسل. ونتوقع أيضا من مواصلة الحوار الرفيع المستوى الذي سينعقد في بروكسل في ٩ شباط/فبراير من هذا العام أن يوفر زخما إضافيا لعملية التطبيع التي بدأت بين بلغراد وبريشتينا.

إن حكومة جمهورية صربيا ملتزمة التزاما تاما بالحوار مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا. وإن جوهر عملية تطبيع العلاقات يكمن في الإجابات الصحيحة على الأسئلة التي تشكل عبئا على حياة سكان كوسوفو وميتوهيا وتحول

دون نيلهم حقوقهم الأساسية. ولا يمكن بلوغ ذلك إلا من خلال حوار يرتكز على فهم حقيقي لاحتياجات ومصالح الطرف الآخر، والاستعداد لقبول الحلول الوسط. ويسرني أن ألاحظ في هذا السياق الإشارة بوجه خاص في التقرير إلى الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فودجيتش إلى كوسوفو وميتوهيا بمناسبة الاحتفال بالسنة الأرثوذكسية الجديدة والإشارة إلى رسالته بشأن ضرورة العيش معا وبناء مستقبل مستقر للطائفة الصربية مع جيرانها الألبان. ومع ذلك، فإن الحادث الذي شاركت فيه مجموعة من الألبان وتمثل في مهاجمة موكب لممثلين حكوميين من أعلى المستويات في جمهورية صربيا، ألقى بظلال من الشك على الزيارة، غير أن التقرير المعروض علينا لا يتطرق لذلك الحادث.

تدنو صربيا نحو الحوار مع بريشتينا بصراحة ورغبة منها في إيجاد حلول عملية تمكن جميع سكان كوسوفو وميتوهيا من العيش حياة عادية في إطار عملية أوسع للتكامل الأوروبي. ينبغي لمشاركة الصرب في الحياة السياسية في كوسوفو وميتوهيا أن تساهم في هذا الصدد. في ذلك السياق، أود أن أشير إلى مشاركة ممثلي القائمة الصربية في أعمال الحكومة في بريشتينا وأن تشمل تلك المشاركة في المراكز الوزارية وغير ذلك من المناصب في المؤسسات.

لقد أوفت حكومة جمهورية صربيا بكل إخلاص وثبات وفي الوقت المناسب بجميع الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الاتفاق الأول بشأن المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات والمبرم في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. أعرب عن ارتياحي للإشارة في التقرير الحالي إلى أهمية إنشاء جماعة البلديات الصربية، وتم تعريفها بوصفها المسألة الرئيسية في الاستمرار المباشر في تنفيذ اتفاق بروكسل.

أود أن أذكر أن عودة الأشخاص المشردين داخليا، وموقف الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والمسائل المتعلقة بالممتلكات ما برحت مسائل رئيسية بالنسبة لجمهورية صربيا لاستمرار الحوار مع بريشتينا.

أغتنم هذه الفرصة لأذكر هنا بأن حكومة جمهورية صربيا تلتزم بالاتفاق الآخر الذي تم التوصل إليه أيضا بشأن التمثيل والتعاون الإقليميين. يوفر الاتفاق نطاق وأسلوب المشاركة لممثلي بريشتينا في الأنشطة الإقليمية والمبادرات والمنتديات. ولكن في الآونة الأخيرة، كانت هناك محاولات من أجل إدراج ممثلي بريشتينا في أعمال المنظمات الدولية خارج سياق الاتفاق. هذه المحاولات غير مقبولة بالنسبة لصربيا. بل تنبغي معالجة هذه المسائل في حوارنا مع بريشتينا.

ترحب صربيا بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة في مجال رصد مركز الطوائف التي ليست من الأغلبية في كوسوفو وميتوهيا بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبعثات الأخرى الموجودة في المقاطعة.

تعلق حكومة جمهورية صربيا أهمية كبيرة على إيجاد حل مناسب للمشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا. فتهيئة الظروف المواتية للعودة الحقيقية أحد العوامل الرئيسية في عملية المصالحة. ومما يؤسف له أنه حتى بعد مرور ١٥ عاما على انتهاء النزاع، لا تتوفر الظروف من أجل استدامة عودة المشردين داخليا إلى كوسوفو وميتوهيا، ومَرد ذلك في المقام الأول إلى عدم الاهتمام بهذه المسألة من جانب المؤسسات المؤقتة في بريشتينا. وتُلاحظ هذه الحقيقة المحزنة أيضا في التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام عن أعمال بعثة الأمم المتحدة وفي تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

اسمحوا لي أن أذكِر المجلس بأن صربيا على رأس قائمة البلدان الأوروبية التي تضم أكبر عدد من الأشخاص المشردين داخليا. ويبلغ عددهم ٢٣٠ ٠٠٠ شخص تقريبا، تشردوا من كوسوفو وميتوهيا. ووفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يُلاحظ أيضا في التقرير المعروض علينا،

١٧ ٠٠٠ منهم في المقاطعة نفسها ومعظمهم من الصرب،. ونسبة عودة الأشخاص المشردين داخليا إلى كوسوفو وميتوهيا أقل من ٥ في المائة. وفقا لبيانات المفوضية عاد إلى كوسوفو وميتوهيا ١٢ ١٤٥ شخصا من بقية صربيا. و لم تتحقق العودة المستدامة إلا لنسبة ١,٩ في المائة، أي نحو ٤ ٠٠٠ شخص. إذ أن ٧٠ في المائة من العائدين هم من غير الصرب. إن آخر البيانات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي استُشهد بها في التقرير الحالي عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تؤكد استمرار الاتجاه الهابط، وتؤكد أن هناك ١٤٩ شخصا عادوا من وسط صربيا إلى كوسوفو وميتوهيا في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

أود أن أذكر بأن التجربة المكتسبة حتى الآن من عمل وكالة الخصخصة في كوسوفو تبين أن القرارات بشأن الحق في استرداد العقارات غير فعالة، أي أنها لا تزال كلمات بدلا من أفعال، حيث يواصل الألبان استخدام العقارات الصربية أو إعادة احتلالها عند إخلائها وبدون أي عواقب، في حين أن الصرب ما زالوا غير قادرين على استعادتها.

من المؤكد أن انعدام الأمن المادي مسؤول عن التأخير الطويل في عودة المشردين داخليا كما يتضح من الهجمات المستمرة على الصرب وعلى ممتلكاتهم، ويساعد على ذلك مناخ الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتُكبت ضد الصرب. والأمثلة التوضيحية في هذا الصدد تتجلى في العدد الكبير من الحوادث التي وقعت عندما حاول صرب من بلدة دياكوفيتشا زيارة منازلهم ومقبرة البلدة، وكان يبلغ عددهم ١٢ ٠٠٠ شخص قبل عام ١٩٩٩. وتضمن أحد الحوادث قذف حافلة بالحجارة في ٦ كانون الثاني/يناير كان بداخلها حوالي ٤٠ شخصا من المشردين الصرب من دياكوفيتشا. إن الوزير الوحيد في حكومة كوسوفو الذي دان الحادث ألكسندر يابلانوفيتش، وأدى ذلك إلى فصله. فالعنف ضد العائدين، وفصل الوزير يابلانوفيتش والمظاهرات العنيفة في بريشتينا تهيء مناخا من الكراهية تجاه الشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا، فضلا عن الشعور بالريبة وانعدام الأمن. إن بريشتينا بدلا من استخدامها للنهج البناء الذي تتبعه صربيا وحضها الشعب الصربي على المشاركة في الانتخابات والمشاركة في الحكومة، عملت على تأجيج مناخ من زعزعة الاستقرار السياسي زذلط بشنها حملة معادية للصرب، الأمر الذي يتعارض مع أهداف حوار بروكسل. وتوضح ذلك أيضا بيانات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الواردة في التقرير المعروض علينا بشأن وقوع أكثر من ٢٣٠ حادثا أمنيا في مناطق العائدين في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤.

لذلك من الضروري وجود قوة كوسوفو نظرا للحالة غير المستقرة، ويجب عدم إجراء تخفيض آخر في عدد القوات. وأتوقع من قوة كوسوفو مواصلة عملها وفقا لولايتها الحالية وفي حدود صلاحياتها المنصوص عليه في الاتفاق التقني العسكري والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه المجلس أيضا إلى انعدام الأمن القانوني الذي يتجلى بصورة منهجية في عرقلة حقوق الملكية للصرب، ولا سيما حقوق المشردين من الصرب، والعرقلة السياسية لعملية إدماج الأجهزة القضائية في شمال كوسوفو وميتوهيا على النحو المنصوص عليه في اتفاق بروكسل.

ترى صربيا أنه التزام عليها السعي إلى إيجاد حل لتهيئة الظروف المواتية لكي يعيش جميع الناس الذين لم يتركوا منازلهم بمحض إرادتهم حياة طبيعية. إن حكومة جمهورية صربيا إذ تشعر بالقلق إزاء بطء التقدم في العودة الطوعية إلى كوسوفو وميتوهيا، شرعت في إنشاء هيئة استشارية جديدة، تضم الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن وزير شؤون الطوائف والعائدين في كوسوفو. إن تهيئة الظروف

للصرب وغير الألبان من السكان للتمتع بحقوق الإنسان الأساسية والحقوق العائدة لهم بوصفهم من غير الأغلبية في كوسوفو وميتوهيا، بالتأكيد أمر يساعد على تحسين المناخ العام من أجل عودة المشردين داخليا.

وندين كل تدنيس للأماكن الدينية، أيا كانت الديانة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الرسائل المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ''الخلافة المقبلة''، والموجهة إلى جيش تحرير كوسوفو، وإلى الجيش الوطني الألباني، وهي رسائل كُتبت على جدران دير فيسوكي ديتشاني الصربي الأرثوذكسي الذي شيد في القرن الرابع عشر، والمدرج في قائمة للتراث العالمي لليونسكو، رسائل ما برحت تبعث على القلق.

إن سبب قلقنا العميق في هذا الصدد، ليس مجرد تدنيس أحد مواقع التراث الثقافي المشهورة في العالم، ولكن لأن التدنيس تضمن كتابة رسائل تمجد الإرهابيين في الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهودا هائلة في مكافحة هذا الشر، الذي يمثل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين.

ويساورني القلق وأنا أوجه انتباه المجلس إلى استمرار تدنيس الأديرة الصربية. وكتبت ليلتي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عبارات ''جيش تحرير كوسوفو'' و ''كوسوفو'' على الجدران في باحة كنيسة القديس كوسما وكنيسة داميان، رغم إشراف قوات شرطة كوسوفو على توفير الأمن. اسمحوا لي أن أشير إلى أن هذه الأفعال، لا تشكل فحسب تهديدا وإهانة موجهة إلى الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ورجال دينها، ولكنها تمثل أيضا وسيلة لتخويف السكان الأرثوذكس المتبقيين في كوسوفو وميتوهيا، الذين يشكل الصرب أغلبهم. وأغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لحماية التراثين الثقافي والديني الصربي في كوسوفو وميتوهيا.

تمثل الهجمات على تلك المواقع، في الوقت نفسه، هجمات على هوية الصرب، وتؤثر مباشرة على إحساسهم بالأمن والقبول بهم. وتشكك الكتابات المسيئة مجددا على جدران موقع ثقافي معرض للخطر، مدرج في قائمة التراث العالمي لليونسكو، في التزام السلطات المعنية في الإقليم بحماية التراثين الثقافي والديني الصربيين والحفاظ عليهما. وفي نفس الوقت، كنا شهودا على ظهور عملية موازية لتغيير الحقائق التاريخية، تهدف إلى تهميش وجود الصرب وصربيا في تاريخ كوسوفو وميتوهيا.

وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الحاجة إلى زيادة الأمن أخذت مؤخرا بعدا إضافيا يتعلق بمكافحة التهديدات الإرهابية الناجمة عن تزايد التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم. وقد اتخذت جمهورية صربيا كدولة مقدمة للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) جميع التدابير اللازمة لوقف تمويل وتنظيم الأعمال الإرهابية، وانتشار ظاهرة تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين انضموا إلى منظمات إرهابية مسلحة في منطقة الشرق الأوسط، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وستواصل صربيا التصرف بحزم في مجال قمع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونتوقع أن تقدم البعثات الدولية في كوسوفو وميتوهيا ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، إسهاماتها الخاصة، ضمن قدراتها، في هذه المعركة المشتركة، التي تكتسي أهمية عالمية.

وفي سياق الأولوية التي توليها حكومة جمهورية صربيا لحل مشاكل الملكية في كوسوفو وميتوهيا، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى عمليات الخصخصة التي تقوم به وكالة الخصخصة في كوسوفو، والتي تتعارض مع اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى تعارض العملية مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نظرا لعدم إنشاء وكالة الخصخصة في كوسوفو وفقا للقوانين المعمول بها في كوسوفو وميتوهيا وفقا للقرار.

ومن الجلي بشكل خاص التوجه نحو خصخصة الشركات العامة والمملوكة اجتماعيا في المجتمعات المحلية

ذات الأغلبية الصربية. حيث تباع هذه الشركات للأشخاص من الجنسية الألبانية. وأود أن أشير إلى أن جنسية الأشخاص الذين يقومون بامتلاك الشركات ليست محل نزاع؛ يتعلق النزاع بأن الإجراءات إجراءات غير قانونية وتتخذ بدافع تدمير الموارد الاقتصادية في المجتمعات المحلية الصربية. إنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لإثارة مشكلة الملكية المستمرة بشأن شركة تريبيتشا: أي حل آخر لهذه المسألة يختلف عن الحل الذي تم التوصل إليه في اتفاق بروكسل لن يكون مقبولا بالنسبة لجمهورية صربيا.

ومما يثير القلق بشكل خاص محاولة حكومة بريشتينا، من دون إجراء مشاورات مع ممثلي الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا، اعتماد القانون المتعلق بإدخال تعديلات على قانون المؤسسات العامة. وبقيامها بذلك، فإنها تنتهك المادة ٢ من اتفاق الائتلاف الذي تشكلت على أساسه الحكومة الحالية في بريشتينا. وتنص تلك المادة على وقف المزيد من عمليات الخصخصة في المجتمعات المحلية الصربية، وعلى اتفاق بشأن مناقشة مسائل الملكية في بروكسل بوساطة المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وأنا مقتنع بأننا جميعا ندرك أهمية احترام حقوق الملكية بغض النظر عن كون الملكية عامة أو خاصة. ومن هذا المنطلق، من الضروري ضمان أن تجري جميع الأنشطة في كوسوفو وميتوهيا فيما يتعلق بالخصخصة مرة أخرى في الإطار الصحيح من الناحية القانونية. وهذا أكثر أهمية، نظرا لأن الأنشطة في هذا المجال في الإقليم الصربي الجنوبي لها بالضرورة دلالات عرقية، وهذا أمر غير مقبول في العالم الديمقراطي.

ولا أستطيع أن أؤكد بما فيه الكفاية أهمية استمرار رصد وتقييم عمل القضاء وأجهزة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة الأخرى في كوسوفو وميتوهيا، فضلا عن تقييم جاهزيتها لتولي الاختصاصات التنفيذية التي تقع مسؤوليتها حاليا على عاتق بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، على النحو المنصوص عليه في القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي، وإعادة تشكيلها المتخذ خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقد أشارت صربيا في العديد من المناسبات، إلى الحاجة إلى مواصلة قيام البعثات ذات الصلة الموجودة في كوسوفو وميتوهيا تحت رعاية الأمم المتحدة برصد وتحديد المعايير المناسبة لتقييم عمل المؤسسات. ومن دواعي الأسف ملاحظة أن الحالة الراهنة في كوسوفو وميتوهيا تعكس في جزء منها، غياب القدرات المهنية الكافية لدى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة.

وأعربت المفوضية الأوروبية في التقرير المرحلي بشأن كوسوفو لعام ٢٠١٤، عن قلقها البالغ إزاء استقلال ومساءلة ونزاهة النظام القضائي في كوسوفو وميتوهيا. ويشير التقرير أيضا إلى الحاجة لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار الإبلاغ عن عمل محاكم الدرجة الأولى في تقريرها المتعلق برصد القضاء خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، إلى أوجه القصور مثل الترجمة السيئة أو عدم اتاحتها في القضايا التي ينتمي أطرافها إلى طوائف من غير الأغلبية، إلى جانب عدم ذكر حيثيات كاملة فيما يخص أكثر من نصف الأحكام.

وتذكي محاكمة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو بتهمة ارتكاب جرائم حرب في مركز الاعتقال في بلدة كليشكة، حالة الفوضى التي يشهدها النظام القضائي في كوسوفو وميتوهيا. ويثير المزيد من الشك في نزاهة النظام القضائي لكوسوفو وميتوهيا قضية أوليفر إيفانوفيتش، الزعيم السياسي للصرب الذي ظل في الحجز لمدة عام قبل بدء محاكمته.

وتشهد الحالة الراهنة في كوسوفو وميتوهيا على تقييمنا بأنه لم يتم بعد الوفاء بالشروط، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لنقل كامل الاختصاصات لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو. ولا يقلل تخويل تلك المهام لبعثة الاتحاد

الأوروبي من صلاحيات ومسؤولية الممثل الخاص للأمين العام. وأتوقع أن تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي في حدود ولايتها، تنفيذ اختصاصاتها التنفيذية في مجال سيادة القانون، من أجل إجراء تقييم حقيقي للحالة في كوسوفو وميتوهيا في هذا الصدد.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود التي بذلت فيما يخص التحقيق في الادعاءات الواردة في تقرير السناتور ديك مارتي بشأن المعاملة اللاإنسانية للأشخاص في الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو وميتوهيا. وأرحب بالإشارة الواردة في التقرير المعروض علينا بخصوص ضرورة إنشاء محكمة مختصة بشكل عاجل، للنظر في القضايا الناشئة عن التحقيق الذي أجرته فرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة المعنية بالتحقيق.

تلتزم صربيا بعملية المصالحة. ونعتبرها وسيلة هامة لمواجهة ماضينا، وفي هذا السياق، تحديد مصير الأشخاص المفقودين. وهذا أمر مهم، أولا وقبل كل شيء من أجل أسر هؤلاء الأشخاص وكإسهام في عملية المصالحة بين الطوائف في الإقليم. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعاون أفرقة خبرائنا مع بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الجهات المختصة في كوسوفو وميتوهيا.

لا تكتمل عملية المصالحة بين الطوائف من دون محاكمة الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو المسؤولين عن اضطهاد الصرب والغجر وغير الألبان، ومعارضيهم السياسيين من بين ألبان كوسوفو وميتوهيا. ونتوقع تهيئة الظروف اللازمة لمحاكمة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وفي الختام، دعوني أشير مرة أخرى إلى أن السعي لتحقيق سلام دائم ومستدام في كوسوفو وميتوهيا، يشكل أولوية وطنية بالنسبة لصربيا. ولا يمكننا التوصل إلى حل إلا من خلال المفاوضات والحوار مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا، مع الاحترام الكامل للمصالح المشروعة للسكان الألبان والصرب، وغيرهم من سكان كوسوفو وميتوهيا على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب أن يصب الحل لمسألة كوسوفو وميتوهيا في مصلحة مواطنينا، الذين ينبغي تمكينهم من العيش في ظروف طبيعية، مع إتاحة إمكانية حياة آمنة لجميع الطوائف. وفي إطار التوصل إلى حل، يجب علينا تحقيق المصالحة المتبادلة.

ومما سيساعد بالتأكيد هذه العملية، اعتماد المعايير والقيم الأوروبية، مع تحرك المنطقة بأسرها في اتجاه الاتحاد الأوروبي. ونحن نعتقد أن الالتزام بالاندماج الأوروبي هو القوة الدافعة الرئيسية وراء تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ونتوقع أن يواصل الاتحاد الأوروبي مشاركته النشطة في حوارنا مع بريشتينا وتسهيله.

وأود توجيه نداء من هذه القاعة للقادة السياسيين في الإقليم لبذل الجهود، الآن بعد تهيئة الظروف عقب إنتهاء حالة الجمود التي شهدتها العملية السياسية في بريشتينا، لمواصلة الحوار، لما فيه مصلحة سكان كوسوفو وميتوهيا في المقام الأول.

وحكومة جمهورية صربيا ستواصل بكل تأكيد مشاركتها النشطة في تنفيذ اتفاق بروكسل لصالح السلام والتقدم الاقتصادي والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ثاتشي.

السيد ثاتشي (تكلم بالألبانية؛ النص الإنكليزي قدمه الوفد): أود بداية أن أعرب عن امتناني لهذه الفرصة السانحة لمخاطبة المجلس في أولى جلساته لهذا العام بشأن كوسوفو. واليوم، سوف أحيط المجلس علماً بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو في الأشهر الأخيرة والتزامات الحكومة الجديدة في كوسوفو.

يصادف الشهر الجاري الذكرى السنوية السابعة لإعلان استقلال كوسوفو، وهو أهم الأعمال في إطار التزام شعب

كوسوفو بالحرية والديمقراطية. وأستطيع القول بكل فخر إن الذكرى السابعة للاستقلال تحل وكوسوفو دولة موحدة، في الداخل والخارج على السواء. وما حظي به بلدي من اعتراف يبين أن دولة كوسوفو واقع لا رجعة عنه، وعنصر لا غنى عنه للسلام والاستقرار في المنطقة. وقد اعترفت بكوسوفو جميع البلدان المجاورة، باستثناء صربيا، والسواد الأعظم من بلدان المنطقة والجماعة الأوروبية - الأطلسية. واعترف بجمهورية كوسوفو ١٠٨ من البلدان من جميع القارات. وأدعو كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء المجلس، إلى الاعتراف بكوسوفو واتخاذ خطوة الانضمام لدعمها كعضو كامل وعلى قدم المساواة في المجتمع الدولي.

ومؤخراً، أصبحت كوسوفو عضواً في المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصبحت كوسوفو عضواً في اللجنة الأولمبية الدولية. وحصلت على العضوية الكاملة، وأنهى ذلك عزلتنا الدولية. وسوف تتاح الفرصة أمام رياضيينا الآن للمنافسة في دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٦ في ريو دي جانيرو.

وأحرزت كوسوفو نتائج ملموسة في تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز التعاون الإقليمي. وغدت الدولة الجديدة عضواً في جميع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. واتساقاً مع سياستنا الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، قمت في بداية ولايتي بزيارة ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا بغية تعزيز علاقات حسن الجوار وضمان التزامنا المشترك بالمستقبل الأوروبي للمنطقة. وفي أواخر آذار/مارس، تستضيف كوسوفو وزراء الخارجية الستة في منطقة البلقان، بمن فيهم وزير خارجية صربيا، في قمة تعقد في كوسوفو. ونعتزم مناقشة الفرص والمشاريع الاستثمارية المشتركة.

ونحن مستمرون أيضاً في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية تطبيع علاقاتنا مع صربيا. وعملية دمج البلديات الأربع في شمال كوسوفو في مؤسسات كوسوفو تمضي الآن بنجاح. وممثلو المواطنين الذين يعيشون في شمال البلاد باتوا الآن أعضاء في الحكومة الجديدة في كوسوفو ويشغلون مناصب وزارية. وبالرغم من أن الحوار على المستوى السياسي قد تأجل بسبب تشكيل حكومتين جديدتين، في صربيا أولاً ثم في كوسوفو بعد ذلك، فقد استمر الحوار بشأن المسائل الفنية. وفي غضون ذلك، حققنا تقدماً مرضياً في إغلاق الهياكل الموازية لوزارة داخلية صربيا في الجزء الشمالي من بلدنا، في حين تم إدماج الموظفين الصرب في شرطة كوسوفو بالكامل. وتوصلنا إلى اتفاقات بشأن تطبيق الإدارة المتكاملة للحدود ومسائل الطاقة والاتصالات. وأخيراً، بات يمكن تحصيل الرسوم الجمركية عند المعابر الحدودية في الجزء الشمالي من البلاد.

ولا بد لي أن أعرب عن القلق إزاء التوجهات على الجانب الصربي لتجنب أو تعطيل تنفيذ اتفاق بروكسل، مما يشير إلى أن صربيا لم تتخل عن تدخلها في الشؤون الداخلية لكوسوفو. وتقرير ''ملف: رودنيكا''، الذي نشره في الأسبوع الماضي المركز الصربي للقانون الإنساني، الذي يحظى بالاحترام عالمياً، هو مما يثير القلق الشديد. ويتهم التقرير الرئيس الحالي للجيش الصربي بارتكاب فظائع في كوسوفو في عام ١٩٩٩ وإخفاء جثث المدنيين من كوسوفو الذين قتلوا في صربيا في مقابر جماعية. ووفقاً لذلك التقرير، فإن صربيا لم تنشئ أو توجه أبداً أي اتهام ضد أحد من مئات الضباط ورجال الشرطة الضالعين في الفظائع. وأدعو القيادة الصربية للتحلي بالشجاعة لمواجهة الماضي، وأدعو مجلس الأمن إلى مطالبة صربيا بالتعامل مع النتائج التي خلص إليها التقرير بالجدية الواجبة.

وفي وقت سابق من هذا العام، شهدنا زيادة في إنشاء هياكل صربية موازية، مثل تعيين رؤساء بلديات موازية، بما في ذلك في بلدية ستربتشي، وإنشاء وظائف موازية في بلديات دراغاش وبريزرن. ولاحظنا العقبات التي تواجهها بعثة الاتحاد الأوروبي

المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والشرطة المحلية في إرساء حكم القانون والحياة الطبيعية في البلديات الشمالية الأربع، نتيجة لوجود رؤساء البلديات غير الشرعيين والمجموعات الإجرامية وشبه العسكرية غير القانونية التي أعاقت تقدم الطائفة الصربية في كوسوفو خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وقد أبلغنا الاتحاد الأوروبي بكل تلك التطورات، وطالبنا بأن تحترم صربيا اتفاق بروكسل بالكامل. وأدعو مجلس الأمن اليوم لمطالبة صربيا باحترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

لقد أبدت دولة كوسوفو نضوجاً في ترتيب شؤونها الداخلية. والنضج السياسي الذي أبدته كل الأطراف السياسية الفاعلة خلال شهور تفاوضنا بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، بعد الانتخابات العامة، هو خير مثال على ذلك. وطوال تلك الفترة، أبدت الأحزاب السياسية احتراماً لقوانين كوسوفو ومؤسساتها. وفي الوقت نفسه، أظهرت المؤسسات المستقلة، مثل الرئاسة والمحكمة الدستورية، النزاهة والمهنية. وأدى كل ذلك إلى الاتفاق السياسي الذي مهد لإنشاء جمعية جديدة وتشكيل حكومة جديدة. وهذه الحكومة الجديدة شاملة تمثل فيها جميع الطوائف، بما في ذلك المواطنين من صرب كوسوفو الذين يعيشون في شمال البلد.

وخلال الأسبوع الحالي، أقال رئيس الوزراء عيسى مصطفى عضواً في الحكومة يمثل الطائفة الصربية. ولم تكن الإقالة لأسباب تتعلق بانتمائه ولكن لأنه لم يظهر مهنية في الاضطلاع بالمهام المتوقعة من ممثل للحكومة. وقد استخدمت صربيا ذلك الحادث في مهاجمة كوسوفو سياسياً، ولكن كوسوفو بلد مستقل، ويتخذ قراراته بنفسه بشكل مستقل.

وهاجمت صربيا كوسوفو أيضا فيما يتعلق بمجمع تربتشا التعديني وادعاء صربيا ملكيتها لهذا الصرح الصناعي الكبير. وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن تربتشا من أملاك كوسوفو ومسؤوليتها. وتأخر حل المشكلة يرجع إلى أن الإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تكن مستعدة لمواجهة الضغط السياسي الذي قد يجلبه حادث تربتشا. وقد شددت مؤسسات كوسوفو على أن تربتشا تتطلب حلاً وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها ومبدأ خصخصة الشركات المملوكة للمجتمع في كوسوفو التي كانت قد بدأت في ظل إدارة الأمم المتحدة وبموافقة مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. إن تربتشا هي كوسوفو وكوسوفو هي من يقرر بشأن تربتشا.

والدليل الحاسم على نجاح كوسوفو هو انتهائها من المفاوضات في عملية الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وهذا اعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو في مجالات الاقتصاد والديمقراطية وسيادة القانون.

وأود أيضا أن أطلع المجلس على الأولويات الرئيسية للحكومة الجديدة لجمهورية كوسوفو. فبالتعاون مع شركاء الحكومة الجديدة، وضعنا برنامجاً واقعياً وطموحاً للحكومة في السنوات الأربع القادمة. ونحن ملتزمون بجدول أعمال تشريعي وتنفيذي دينامي من شأنه أن يمضي بالبلد صوب عضوية حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ونحن ملتزمون بالتنمية الاقتصادية باعتبارها محور تركيزنا الرئيسي على مدى السنوات الأربع القادمة، بدءاً من سلسلة من الخطوات الملموسة لتحسين الوضع الاقتصادي واستمرار التوجه الإيجابي للنمو الاقتصادي.

على الصعيد الدولي، أريد أن أؤكد مجدداً أن حكومة كوسوفو ستبقى ملتزمة بقوة بالتطبيع الكامل للعلاقات مع صربيا ومواصلة الحوار الذي سينتهي إلى الاعتراف المتبادل. تلك هي الخطوة الوحيدة التي يمكن عندها بناء سلام مستدام بين البلدين وإقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات حسن جوار في إطار الروح الأوروبية. وسيتم التأكيد على هذا الالتزام في غضون ثلاثة أيام، في ٩ شباط/فبراير، حين يعقد أول اجتماع بين رئيسي الوزراء

الجديدين للبلدين تحت رعاية الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، السيدة موغيريني.

وكوسوفو، بوصفها جزءاً من غرب البلقان والمنطقة الأوروبية - الأطلسية، ستواصل أيضاً عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي كأولوية لتحولها الاجتماعي وتنميتها الاقتصادية والسياسية. وخلال ولايتها، ستبقى الحكومة ملتزمة بالتوقيع على اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠١٥، والبدء في تنفيذ الاتفاق.

ويشكّل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب علاقة تعاقدية بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إضفاء الطابع الأوروبي على سياساتنا الوطنية وتحديث البلد.

ثم إن هناك مسألة أخرى ينبغي معالجتها، ألا وهي عزلة مواطني كوسوفو بطريقة غير عادلة ودائمة، كونهم الشعب الوحيد في أوروبا الذي لا يتمتع بالحق في حرية التنقل في منطقة شنغن. وفي هذا الصدد، فإن من الأولويات الأساسية تنفيذ خطة العمل المعنية بالتصدي لجميع التحديات التي تواجهها إعادة المشردين إلى الوطن وإعادة إدماجهم، وأمن وثائق الهوية، وإدارة الحدود والهجرة، والأمن والنظام العامين. ويفر اليوم الكثير من مواطني كوسوفو من بلدهم، بسبب عدم قدرتهم على الهجرة الشرعية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. فقد عزلت كوسوفو لفترة طويلة للغاية، ويرغب الشباب في التمتع بحرية التنقل في قارتنا بكل الوسائل اللازمة.

وما فتئت جمهورية كوسوفو تبرهن بصورة مستمرة على كونها جهة فاعلة مسؤولة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها الدولية. فقد أظهرنا منذ الأيام الأولى لتشكيل الحكومة التزامنا بإكمال وضع مشروع قانون يحظر مواطني كوسوفو من المشاركة في النزاعات المسلحة خارج البلد. وعلى الرغم من أنه بلد صغير، فقد أثبت أنه شريك وحليف في الحرب العالمية ضد الإرهاب.

وبطبيعة الحال فقد أيدنا التحالف العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وسوف نواصل العمل بنشاط حتى يتحقق القضاء التام على هذه الظاهرة التي لا تلحق الضرر بمنطقة الشرق الأوسط فحسب، بل تضر بالعواصم الأوروبية أيضا. وليس ذلك العالم المضطرب القائم على العنف الذي يدعو إليه الإرهابيون هو العالم الذي يمكننا قبوله. وعليه، فإن جمهورية كوسوفو ما تزال على خطوط المواجهة الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة. ونحن ندرك جيدا ما يعنيه العيش في ظل الإرهاب في حالة من العنف المنهجي.

وستقدّم كوسوفو هذا العام أيضا طلبا لنيل العضوية الكاملة في مجلس أوروبا. وإن مواطني كوسوفو اليوم هم الوحيدون في أوروبا الذين لا يمكنهم طلب الحماية من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وستكون أولوية رئيسية بالنسبة لي أن ضع حدا لهذا الاستبعاد.

ويتمثل هدف كوسوفو في أن تكون بلدا يسهم في تحقيق الأمن الجماعي، ونحن ملتزمون بتعزيز منظومة السلام والأمن في المنطقة وخارجها على نحو مستمر. وفي هذا الصدد، أجرينا استعراضا استراتيجيا للقطاع الأمني في كوسوفو، ونواصل الآن الاستعداد بطريقة منسقة للانتقال من قوة أمن كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو. وأود أن أشكر الفريق المعني بالاتصالات والمشورة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي عمل معنا عن كثب طوال فترة هذه العملية. وأود أن أؤكد للمجلس أن القوات المسلحة لكوسوفو ستكون قوة تتسم بالكفاءة المهنية والتعدد العرقي، وأنها ستسترشد بمبادئ الرقابة الديمقراطية والمدنية، وأنها ستدمج تدريجيا في الإطار الأوروبي - الأطلسي، فضلا عن استعدادها للإسهام في صون السلام الإقليمي والأمن العالمي.

وأود أن أبلغ المجلس بأن كوسوفو تعتزم بدء فصل جديد من التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي، وأنها

تمضي قدما نحو الشراكة من أجل السلام بوصفها أداة رئيسية لنيل العضوية الكاملة عن طريق اتباع نهج تدريجي، علاوة على التنسيق مع الشركاء في الإطار الأوروبي – الأطلسي.

وأود أن أؤكد مجددا أن جمهورية كوسوفو قد تمكنت من بناء مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق مستقرة ودائمة خلال السنوات السبع الماضية بفضل إرادة شعبها والتزامه، فضلا عن القيادة السياسية والدعم المقدم إليها من قبل المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، أصبحت كوسوفو مصدرا للسلام ومصدِّرا للاستقرار في المنطقة وما وراءها. وأود أن أذكّر المجلس مرة أخرى بأن كوسوفو تمثّل أحد أنجح جهود بناء الدولة المبذولة في تاريخ الأمم المتحدة.

لقد تم الوفاء بأهداف القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) منذ حين، وقد آن الوقت لبدء فصل جديد في العلاقات بين كوسوفو والأمم المتحدة. وما تزال كوسوفو تشعر بالامتنان دائما لدور الأمم المتحدة وإسهامها في عملية بناء الدولة في بلدنا. مع ذلك، وبالنظر إلى مسار التطورات الحادثة منذ إعلان الاستقلال، فقد تقلص دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى أدنى حد، إذ لم يبق لها في الوقت الراهن سوى الاضطلاع بدور الإبلاغ.

وإذ نضع هذا في الاعتبار، ونثني على الإنجازات التي حققتها كوسوفو في مجال الأمن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسياسية، فضلا عن إبراز الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين كوسوفو وصربيا، فقد حان الوقت لأن ينظر مجلس الأمن في إمكانية تحويل البعثة بطريقة من شأنها أن تساعد كوسوفو على التكيف مع الوكالات المتخصصة. ونطلب أيضا إلى مجلس الأمن أن يساعد جمهورية كوسوفو في تحقيق تطلعاتها للانضمام إلى الأمم المتحدة بصفتها عضوا يتمتع بكامل الحقوق والمسؤوليات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على بيانه. وأود أيضا أن أرحب بالسيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، والسيد هاشم ثاتشي، وزير الشؤون الخارجية في كوسوفو، وأشكرهما على بيانيهما.

بعد مضي ستة أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تشعر تشاد بالارتياح إلى التوقيع على الاتفاق الائتلافي بين الأحزاب السياسية الرئيسية في كوسوفو، الأمر الذي سمح بتشكيل حكومة جديدة في بريشتينا، وإنشاء جميعة كوسوفو. وسيمكّن هذا الزخم الجديد من التغلب على حالة الشلل التي تعانيها الدولة ويمكّنها من التصدي للمسائل الأساسية فيما يتعلق بإدارة كوسوفو وحوكمتها.

ونرحب باعتماد جمعية كوسوفو القانون المتعلق بميزانية كوسوفو لعام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، نلاحظ إكمال وضع الميزانيات البلدية في شمال كوسوفو، غير أنها تواجه صعوبات تتعلق بدفع المرتّبات، مع الأخذ في الاعتبار بمرتّبات العاملين في مجالي الصحة والتعليم. وفي ذلك الصدد، نحث السلطات الجديدة على التوصل فورا إلى حل لهذا الوضع.

وفيما يتعلق بالأمن، وخاصة تحويل قوة أمن كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو، ترى تشاد أن السلطات الجديدة بحاجة إلى إيجاد الحيز المناسب الذي يمكّنها من تيسير الظروف المواتية لحل هذه المسألة، في ذات الوقت الذي تراعي فيه المصالح العامة لكوسوفو وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونرحب أيضا بالتزام الحكومة الجديدة بمكافحة التطرف العنيف والإرهاب عن طريق اعتماد اللجنة المعنية بالشؤون الداخلية في جمعية

كوسوفو مشروع قانون بشأن حظر المشاركة في التراعات المسلحة خارج إقليم الدولة. وما تزال هذه الجهود والتطورات تمضي قدما، على النحو الذي نلحظه فيما وراء حدود الإقليم الوطني. ونشيد بالجهود المشتركة التي تبذلها السلطات في بلغراد فيما يتعلق بعملية تطبيع العلاقات بين البلدين.

ويدل التبادل التقني البنّاء في مجالات القانون والطاقة والهجرة، فضلا عن الزيارتين اللتين قام بهما مؤخرا الرئيس الصربي إلى بريشتينا وشمال كوسوفو، على الرغبة في التغلب على الصعوبات التي تكتنف السعي إلى السلام وتحقيق الاستقرار في الإطار الذي تولّى مهمة تيسيره الاتحاد الأوروبي. وما تزال هذه المكاسب السياسية والتقنية هشة ما دامت الحالة الاقتصادية والاجتماعية غير مستقرة بعد، وليست تحت السيطرة.

ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (S/2015/74)، فإنه ما تزال هناك العديد من الحالات والتحديات التي تقتضي إيلاءها اهتماما والتزاما خاصين إن أردنا إيجاد حلول دائمة للمشاكل في كوسوفو. ويشمل ذلك، في جملة أمور، تزايد المظاهرات في مناطق مختلفة من كوسوفو، الأمر الذي أدى إلى الكثير من الاعتقالات ومشاعر السخط. وقد كانت آخرها في يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير. وهناك ١٦٥٥ حالة من حالات اختفاء الأشخاص، ويجب أن تتصدى السلطات المختصة لهذه الحالة. وهناك ضرورة لإنشاء محكمة مختصة لمواصلة العمل في مجال جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وكان هناك أكثر من ١٧٠٠٠ شخص مشرد داخليا في نهاية عام ٢٠١٤، في حين انخفض عدد العائدين طوعا، استنادا إلى المعلومات الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويمثّل تنقل المهاجرين غير الشرعيين بشكل متزايد نحو أوروبا الغربية مشكلة أيضا.

وفيما يتعلق بعملية نزع سلاح السكان المدنيين، فقد مكنت الجهود التي تبذلها السلطات المحلية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من نزع ما يزيد على ٥٠٠ ١ وحدة من الأسلحة النارية وسحبها من التداول في عام ٢٠١٤. وأدى عدد الحوادث التي تلحق الضرر بالأماكن الدينية وأماكن العبادة إلى إنشاء لجنة للرصد، بما في ذلك جميع الكنائس والطوائف الأخرى، بهدف توفير استجابة جماعية مؤسسية لخطاب الكراهية وكتابة العبارات الشائنة على الجدران.

وأخيرا، تكتسي الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في المجالات السياسية وتعزيز التدابير الرامية إلى حمايتها أهمية رئيسية.

وترى تشاد أن العملية الديمقراطية قد انطلقت في كوسوفو بالفعل، وأن من شأن مراعاة جميع المتغيرات أن تكفل بناء كوسوفو لتصبح ديمقراطية ومتعددة الأعراق. ولن يتسنى لكوسوفو تحقيق هذه المرحلة الجديدة دون الإسهام والعمل الدؤوب من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، وجميع أعضاء فريقه، على التزامهم بتنفيذ مهمتهم.

وبشأن الاتهامات بالفساد من جانب بعض الأعضاء في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تحث تشاد الهيئات ذات الصلة على التحقيق فيها من أجل تحديد المسؤولية. ولقد جددنا الثقة في بعثة الاتحاد الأوروبي، التي نعتقد أنها يمكن أن تواصل الإشراف على الحالة والقيام بدور في مجال سيادة القانون.

وفي الختام، نود أن نشيد مرة أخرى ببريشتينا للتطورات الإيجابية المتعلقة بالمصالحة الوطنية وتطبيع العلاقات مع بلغراد، ونهنئ بعثة الأمم المتحدة على التزامها بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس

الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في صربيا. ونحن نتشاطر الآراء والشواغل التي أعرب عنها. وقد أحطنا علماً ببيان السيد ثاتشي، ونشكر السيد ظريف على عرضه تقرير الأمين العام (S/2015/74) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وتقييمه للحالة في المنطقة.

نتيجة للأزمة السياسية الداخلية في كوسوفو التي استمرت حتى نهاية عام ٢٠١٤ – نظراً لعدم قدرة الأطراف الرئيسية على تشكيل هياكل سلطة جديدة بشكل مستقل دون تدخّل خارجي بعد انتخابات جمعية كوسوفو المعقودة في ٨ حزيران/يونيه قبل الموعد المحدد – فإن تسوية كثير من المسائل الملحة، سواء في المنطقة أو في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، قد وصلت إلى طريق مسدود. وقد أثبتت الحالة مرة أخرى أن واجهة المؤسسات السياسية لكوسوفو تخفي مشاكل خطيرة.

وقد ساعد تشكيل مجلس وزاري ائتلافي يشمل ممثلي الطائفة الصربية على تطبيع الحالة إلى حد ما. ومع ذلك، نظم ألبان كوسوفو من المعارضة في ٢٥ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، ولا سيما القوميين منهم، مظاهرات مناهضة للحكومة في بريشتينا تصاعدت إلى حد الشغب والاشتباكات الخطيرة مع الشرطة ونتج عنها عشرات الإصابات. ونتيجة لذلك، عاد الاستقرار السياسي مرة أخرى ليرزح تحت الخطر. وبضغط من المتظاهرين، أرغمت سلطات كوسوفو وزير شؤون الطوائف والعائدين ألكسندر يابلانوفيتش، وهو من الأقلية الصربية، على الاستقالة. وفي هذا الصدد، ندعم صربيا للتوصل إلى حل سياسي لمشكلة كوسوفو. وفي الظروف الراهنة، لا يمكن تأجيل إقامة حوار يستند إلى الاحترام المتبادل بين الأطراف. ونريد أن نؤكد على أن الأعمال الأحادية غير مقبولة، وأن إذكاء مشاعر العداء للصرب في كوسوفو يجب أن ينتهي فوراً.

وإننا نؤيّد الجانب الصربي بشأن مسألة أهمية إنشاء محكمة متخصصة لمقاضاة الجرائم الفظيعة التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو خلال سنوات النزاع المسلح. تبيّن النتائج المؤقتة التي صدرت عن التحقيق بشكل لا لبس فيه كفاية الأدلة التي جمعت تأييداً للمزاعم بحدوث جرائم متعددة من قتل واختطاف واغتصاب واحتجاز غير قانوني ومعاملة لاإنسانية واتجار بالأعضاء البشرية وتدنيس للكنائس. مثل هذه الأعمال هي التي أدت إلى هجرة جماعية للصرب من جنوب كوسوفو ووسطها، حيث وقع تطهير عرقي بالفعل. وندعو الأمين العام إلى أن يتابع عن كثب الحالة فيما يتعلق بإنشاء محكمة متخصصة وتسهيل الانتهاء من العملية في أقرب وقت ممكن. ومن المستغرب أن إنشاء هيئة من هذا القبيل ينبغي أن يتوقف على سن قرارات تشريعية في بريشتينا، ولا سيما بالنظر إلى الضعف الواضح لمؤسسات كوسوفو السياسية. ومع ذلك، نأمل في إحراز تقدم حقيقي في هذا الاتجاه في المستقبل القريب، وأن يعاقب الجناة في النهاية بصرف النظر عن المناصب التي يشغلونها. ومن الأهمية بمكان حماية الشهود على النحو الواجب في سياق المحاكمات.

انقضى عدد من السنوات لم تشهد خلالها كوسوفو تقدماً في مجالات العدالة ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، فضلاً عن حرية التعبير والحد من التأثير السياسي على النظام القضائي. وتشهد على ذلك التقارير الأخيرة للمفوضية الأوروبية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتراجع واضح بجلاء في مجالات أخرى، بما في ذلك المجالين الاجتماعي والاقتصادي. والبطالة عالية جداً، والأشخاص يغادرون كوسوفو بشكل جماعي بحثاً عن حياة أفضل.

ولا تزال التوترات العرقية حادة، ومع ذلك لا نرى أي خطوات ملموسة يجري اتخاذها لتقديم المسؤولين عن الإجراءات ضد الصرب إلى العدالة. إن التدنيس المستمر للأديرة الأرثوذكسية في المنطقة، بما في ذلك دير فيسوكي ديشاني وهو من جواهر

التراث الثقافي العالمي، أمر مزعج بشكل خطير. في ٦ كانون الثاني/يناير، عشية عيد الميلاد الأرثوذكسي، تم رمي الحجارة على حافلة تقل حجاجاً من الصرب هم لاجئون من مدينة جياكوفي/داكوفيتشا كانوا يحاولون زيارة كنيسة هناك. ومن الواضح أن الصرب من جياكوفي/داكوفيتشا في هذه الظروف لا يمكن أن يتوقع منهم العودة إلى ديارهم التي تركوها هناك. وفي الواقع، كما تظهر البيانات الواردة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن المعدلات الضئيلة أساساً لعودة اللاجئين آخذة في الانخفاض، بينما تدفق الممثلين عن الأقليات القومية آخذ في النمو. لذا فإن مجرّد وجود تشريعات تضمن حقوقهم غير كافٍ؛ ويجب فرض رقابة صارمة على ذلك.

ونلاحظ موقف بلغراد البناء واستعدادها المستمر للحفاظ على الاتصالات مع ممثلي ألبان كوسوفو. ونعتقد أن خطة استئناف الحوار سياسي رفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا في الأيام القليلة القادمة ستمكّن من إحراز تقدم بشأن قضايا رئيسية مطروحة على جدول الأعمال بشأن إنشاء رابطة البلديات الصربية في كوسوفو. إن حقيقة أن الاتفاق على ذلك، الذي يعود التوصل إليه إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، لم ينفّذ كان لها أثر سلبي على التفاعل بين الطوائف العرقية في المنطقة.

ينبغي أن يتواصل بحزم قمع مشاركة أبناء كوسوفو في النزاعات في الشرق الأوسط، بما في ذلك في صفوف الدولة الإسلامية وغيرها من المنظمات المتطرفة. وندعو بريشتينا لأن تكون أكثر نشاطاً في مكافحة انتشار الأفكار المتطرفة وإذكاء الإرهاب، باستخدام تشريعاتها التي صدرت مؤخراً. ونفترض أن المسألة ما زالت تشكل محور اهتمام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ما زالت بعثة الأمم المتحدة هي الوجود الدولي الرئيسي في كوسوفو. إن وساطة الاتحاد الأوروبي في الحوار بين بلغراد وبريشتينا ونقل مهام بعثة الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة القانون إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لا توحي بتقليص دور الأمم المتحدة في المنطقة. وبالنظر إلى طائفة المشاكل القائمة، ندعو بعثة الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بولايتها بشكل كامل، من حيث المبدأ وبشكل استباقي. ولكي تفعل، من الواضح أنه يجب أن تتوفر لها جميع ما يلزم من الموارد والأفراد. ونحن نرفض رفضاً قاطعاً أي محاولات رامية إلى الانتقاص من قيمة دور البعثة وندعو جانب ألبان كوسوفو إلى التعاون الكامل مع وجود الأمم المتحدة.

لم يتغير موقف روسيا بشأن مسألة كوسوفو والسلامة الإقليمية لصربيا. يظل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساري المفعول بالكامل وأساسيا لكامل الأساس القانوني الدولي للتسوية في كوسوفو. وفي هذا الصدد، لا نؤيد أي مقترحات تغير بأية طريقة دورة الاستعراض من أجل تسوية مسألة كوسوفو في مجلس الأمن. والشروط الأساسية لذلك ليست متوفرة بعد.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

تعتبر إسبانيا دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفقاً لولايتها كما نص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أمراً بالغ الأهمية. تسهم بعثة الأمم المتحدة إسهاما بالغ الأهمية في تعزيز الاستقرار وصونه في المنطقة والعمل كحلقة وصل بين مختلف الكيانات الدولية الموجودة على أرض الواقع. وقد أُعرب عن هذا بوضوح في التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/74)، الذي يشدد على الدور الفعال الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة والدور الهام الذي تؤديه في منع التوترات والتخفيف من حدتها وتعزيز التعاون بين السلطات المحلية، ولا سيما شمال ميتروفيتشا وجنوبها. ولهذا السبب أود أن أؤكد مجدداً على دعم إسبانيا لبعثة الأمم المتحدة والسيد ظريف. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للبيانين اللذين أدلى بها كل

من السيد إيفيكا داتشتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في صربيا، والسيد هاشم ثاتشي.

وبعد توقف طويل، من المزمع عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ومن الواضح أن هذه أنباء طيبة. تقدم إسبانيا الدعم البناء، دون المساس بموقفنا المبدئي، لجهود الممثل السامي الرامية إلى تعزيز ذلك الحوار المباشر من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة تفيد السكان ككل.

وأود أن أنوّه في هذا الصدد بالالتزام الذي أظهرته السلطات في بلغراد وبريشتينا حتى الآن، فضلا عن الانفتاح والروح البناءة حيال مشاركتها في الحوار. ونحن نشجع كلا الطرفين على مواصلة المشاركة في هذه العملية بالموقف الإيجابي نفسه.

وترحب إسبانيا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في جميع مراحل العملية، ولكنها تعتقد أيضا أنه من الضروري استمرار الحوار بالترافق مع الالتزام السياسي والعمل على المستوى التقني، من أجل المضي قدما في تنفيذ الأحكام التي يتضمنها الاتفاق المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والتي لا تزال دون تنفيذ حتى الآن. ومن المهم إحراز تقدم عاجل وحاسم على ثلاث جبهات: في قطاع العدالة، وحقوق الملكية، وإنشاء الرابطة/الجمعية للبلديات الصربية بشكل كامل وبدء عملها وفقا لهذا الاتفاق.

وفي سياق آخر، أي في مجال الأمن، استمعنا بانتباه إلى الاحاطة الاعلامية التي قدّمها ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، والتي زودتنا بآخر المعلومات على وجه التحديد بشأن أعمال العنف والاحتجاجات التي وقعت مؤخرا، وجرى ذكرها أيضا في تقرير الأمين العام. والمؤسف أنه لا يسعنا أن نتكلم حتى الآن عن تحقيق المصالحة الكاملة أو الاندماج الذي يدعو إلى الارتياح بين مختلف الطوائف الأساسية، الأمر الذي يُرى، على سبيل المثال، في استمرار الحوادث التي تتعلق بالمواقع الدينية، والانخفاض المستمر في عدد العائدين طوعيا، وغياب الظروف الكافية لإعادة إدماج العائدين في مجتمعاتهم المحلية. وهناك أيضا تفاوت قائم بين التشريعات التي أحرزت تقدما شكليا في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وفي الوقت نفسه بين تطبيقها العملي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المعايير الدولية والأوروبية.

كما أود أن أسلّط الضوء على العمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. إن مجلس الأمن ينوّه بهذا العمل ويعرب عن تقديره له. والمسائل المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية والمسائل المتعلقة بسيادة القانون هما مجالان يحتاجان إلى إصلاحات على سبيل الأولوية.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام إسبانيا بالمنظور الأوروبي تجاه دول منطقة البلقان الغربية. نحن نعتقد أن التقدم نحو إحراز هذا الهدف المشترك سوف يسمح بتحقيق الاستقرار النهائي للمنطقة، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لسكانها. بيد أن ذلك يتطلب بالضرورة مستوى عاليا من الالتزام السياسي والعمل الملموس من جميع أصحاب المصلحة، كل في مجال مسؤولياته.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2015/74). ونحن نرحب بدولة السيد افيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، ونشكره على بيانه. كما نرحب بالسيد هاشم تاتشي.

إن موقف أنغولا يتمثل في أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال الإطار القانوني القابل للتطبيق بغية التوصل إلى حل شامل في كوسوفو من خلال الحوار والمفاوضات، على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك، نحن ندعم سيادة صربيا ووحدة أراضيها، ونتفهم الشواغل المشروعة لهذا البلد بشأن مسألة كوسوفو.

ونود أن نؤكد الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تعزيزا للأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وتعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

أعتزم الآن التركيز على أربع مسائل رئيسية: التطورات السياسية الهامة، وحقوق الإنسان، والمشردون داخليا، والأشخاص المفقودون.

بالنسبة إلى التطورات السياسية الهامة، يبدو أن الحوار الذي ييسّره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا على مستوى رفيع من القياديين أمر بالغ الأهمية للمضي قدما في تنفيذ الأحكام المعلقة من الاتفاق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، نشيد بحكومة صربيا لاستعدادها للمشاركة في الحوار. وقد تم إحراز بعض التقدم على الصعيد التقني في إعداد الترتيبات لسفر المسؤولين في صربيا وكوسوفو. ولكن من المتوقع إحراز المزيد من التقدم بمجرد استئناف المحادثات السياسية على مستوى سياسي أعلى لتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالسلطة القضائية، والطاقة، ونقاط العبور، وحرية التنقل. ونحن نشاطر بلغراد القلق تجاه النية المعلنة من جانب سلطات كوسوفو بتحويل قوة الأمن في كوسوفو إلى القوات المسلحة في كوسوفو، منتهكة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبخصوص حقوق الإنسان، نحن نرحب بقيام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنسق الأمم المتحدة للتنمية، بتنظيم ”يوم مفتوح حول المرأة والسلام والأمن في كوسوفو“، وذلك احتفالا باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتنويها بتشريعات كوسوفو ذات الصلة بالناجين من العنف الجنسي. وكانت هناك فكرة أخرى ذات صلة هي منتدى الصوت المشترك، وهو مبادرة متعددة الأعراق تضم ممثلين عن جميع الطوائف في كوسوفو للنهوض بالحوار بين الأعراق، ومنع نشوب النزاعات، وتحقيق الوعي المدني. بيد أن التنفيذ الكامل للإطار القانوني لا تزال دونه عقبات، كما يؤكد التقرير، من مجموعة عوامل مؤسسية، بما في ذلك التنسيق الذي تعوزه الكفاءة، والولايات المتداخلة، والمخصصات المالية غير الكافية، والتدابير المحدودة للمساءلة.

وفي ما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، نأسف لأنه بحلول نهاية عام ٢٠١٤، كان هناك ما يزيد على ٠٠٠ ١٧ من الأشخاص المشردين داخليا في كوسوفو، وأن عدد العائدين طوعا لا يزال ذا منحى تراجعي، مع بقاء المسائل المعلقة بشأن الملكية وعدم الإنفاذ الفعال لقرارات المحاكم باعتبارها العقبة الرئيسية أمام تزايد عدد العائدين. ونذكّر في هذا الصدد بالطلب الذي قدّمه المقرر الخاص إلى السلطات المختصة في كوسوفو، بشأن حقوق الإنسان للمشردين داخليا، في أعقاب المهمة التي قام بها في صربيا، بما في ذلك كوسوفو، وهو يتعلق خاصة بتوفير الحماية والأمن والسلامة للمشردين داخليا العائدين إلى مواطنهم الأصلية.

وحول مسألة الأشخاص المفقودين، نشيد بالسلطات المسؤولة في بلغراد وبريشتينا على جهودها المستمرة لمتابعة البحث عن مصادر جديدة للمعلومات، وإجراء تحقيقات تخص ٦٥٥ ١ من الأشخاص الذين ظلوا مفقودين من عام ١٩٨٨ إلى عام ٢٠٠٠.

وفي الختام، يشجعنا أن الوضع الأمني العام في كوسوفو بقي مستقرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يسلط الضوء على استمرار قيام بعثة الأمم المتحدة بدور تيسيري نشط بين المجتمعات المحلية والمسؤولين، ومع المنظمات الدولية، ولا سيما تركيز جهودها على منع التوترات وتخفيف حدتها، وتعزيز التعاون بين السلطات المحلية.

وأخيرا، نشيد بالعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، بغية تعزيز الأمن والاستقرار وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وفقا لولاية البعثة.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الاعلامية. ويرحب وفد بلدي بمعالي السيد افيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، ومعالي السيد هاشم تاتشي، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في كوسوفو، ويشكرهما على بيانيهما.

تنضم ماليزيا إلى البلدان الأخرى في الترحيب بتشكيل الحكومة الجديدة في كوسوفو، بعد الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه من العام الماضي. وبعد تأخير لمدة ستة أشهر، نشيد باتفاق تقاسم السلطة بين أحزاب الائتلاف، الذي يقوم على أساس روح التوافق وشمول الجميع. ونشيد بالدور الرئيسي الذي تؤديه الرئيسة عاطفة يحيى آغا في تيسير تلك النتيجة، فضلا عن جهودها الدؤوبة من أجل التعاون مع الزعماء السياسيين في كوسوفو.

ومع تشكيل الحكومة الائتلافية، ندعو جميع الأطراف إلى توحيد الصفوف والعمل معا بشكل وثيق، استنادا إلى المسؤولية الجماعية عن تحقيق مستقبل ديمقراطي ومستقر ومزدهر. كما نحيط علما بالاتفاق المبرم بين أحزاب الائتلاف على إنشاء رابطة البلديات الصربية في غضون عدة أشهر، ونتطلع إلى رؤية تقدم يُحرز بشأن هذه المسألة الخلافية الطويلة الأمد.

وتؤيد ماليزيا تماما تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا وترحب باستئناف الحوار السياسي بين بريشتينا وبلغراد تحت إشراف الاتحاد الأوروبي في بروكسل في الأسبوع القادم. وعلى الرغم من توقف الحوار على أعلى مستوى بسبب التأخر في تشكيل حكومة كوسوفو في النصف الثاني من العام الماضي، تعرب ماليزيا عن سرورها إذ تلاحظ أن الحوار التي يقوده الاتحاد الأوروبي قد استمر رغم ذلك على المستوى الفني.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ رفضت المحكمة الدستورية في صربيا طلبا تقدم به الحزب الديمقراطي لصربيا للنظر في دستورية الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتأمل ماليزيا ،في ضوء قرار المحكمة، أن تظل جميع الأطراف في صربيا وكوسوفو ملتزمة بالاتفاقات التي وقعتها حكوماتها تحت رعاية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وتكفل تنفيذها الكامل. وفي الواقع، ذلك هو الطريق الوحيد إلى الأمام من أجل تحقيق مستقبل مشترك أفضل لكل من صربيا وكوسوفو.

تود ماليزيا أيضا أن ترى تقدما في إنشاء محكمة متخصصة، توافق عليها كوسوفو والاتحاد الأوروبي، للنظر في القضايا الناشئة عن النتائج التي توصلت إليها في العام الماضي فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي. إن إحراز تقدم في إنشاء محكمة متخصصة للنظر في ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية لأمر بالغ الأهمية في تعزيز المصالحة وطي الصفحة بين الطوائف في كوسوفو.

وترحب ماليزيا باستقرار الحالة الأمنية في كوسوفو حسبما أفاد الممثل الخاص للأمين العام السيد ظريف. ونحن نؤيد تماما الدور الهام الذي تضطلع به البعثة ويتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. كما نرحب باستمرار ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من أجل زيادة تعزيز سيادة القانون والمؤسسات القضائية في كوسوفو نحو طريق الاندماج الأوروبي.

واستنادا إلى تقرير الأمين العام (S/2015/74)، فقد نُظم، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى كانون

الثاني/يناير ٢٠١٥ عدد من المظاهرات السلمية في كوسوفو، والهدف منها أساسا هو الاحتجاج على الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة. وتأمل ماليزيا أن الحكومة الجديدة ستستجيب لمطالب مواطنيها الداعية إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي من أجل تحسين مستويات معيشتهم.

ترحب ماليزيا بالتعاون الجاري فيما بين الطوائف الدينية في كوسوفو، بما في ذلك حماية التراث الثقافي والديني. وهذا التعاون يمكن أن يكون بمثابة جسر لبناء الثقة والأمان بين الطوائف الدينية في كوسوفو. ونحن ندين بشدة أي محاولة لنشر الكراهية والتحريض على العنف بين الأديان، بما في ذلك تدنيس المواقع الثقافية والدينية.

ولكون ماليزيا دولة متعددة الأعراق والديانات، فإن لديها نصيبها من الصعوبات والتحديات في ضمان بلد موحد ومستقر ومزدهر. ونعتقد أن الاعتدال بقيمته وممارسته هو أمر حاسم في سد الفوارق، حيث إنه يدعو إلى الاحترام المتبادل والقبول والتفاهم فيما بين مختلف الجماعات.

نحتاج أيضا إلى منع التهميش السياسي الاجتماعي والاقتصادي من أجل ضمان الوحدة والاستقرار في مجتمع متعدد الأعراق. وفي هذا الصدد، تقف ماليزيا على أهبة الاستعداد لدعم كوسوفو على الطريق الذي تسلكه صوب بناء الدولة والديمقراطية الشاملة للجميع والمصالحة والتقدم الاقتصادي.

السيد تاثام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. كما أرحب بنائبي رئيسي الوزراء داتشيتش وتاتشي في مجلس الأمن.

وقد شهدنا تقدما جديرا بالترحيب في كوسوفو، منذ أن اجتمع المجلس آخر مرة في هذه الصيغة (انظر S/PV.7327) قبل شهرين تحديدا. إن تشكيل حكومة جديدة في بريشتينا في كانون الأول/ديسمبر، وبعد فترة زمنية طويلة، يمثل خطوة هامة إلى الأمام في أعقاب إجراء انتخابات حرة وعادلة في جميع أنحاء كوسوفو في حزيران/يونيه من العام الماضي. ومع وجود المؤسسات الرئيسية الآن، نحن نتطلع إلى قيام الحكومة الجديدة بإدخال الإصلاحات التي أبرزت في التقرير السنوي للمفوضية الأوروبية عن التقدم المحرز في كوسوفو. هناك الكثير أمام الإدارة الجديدة لتمضي به قدما، بما في ذلك التنمية الاقتصادية وسيادة القانون وضمان قدر أكبر من استقلال الجهاز القضائي والتصدي للجريمة المنظمة والفساد.

إن تشكيل حكومة جديدة يمثل أيضا فرصة لإعطاء زخم جديد للحوار الرفيع المستوى الذي يشرف عليه الاتحاد الأوروبي. وأظهرت حكومتا كل من صربيا وكوسوفو التزاما مشجعاً لتلك العملية، ونتمنى لهما كل النجاح في اجتماعهما الأول لعام ٢٠١٥، في الأسبوع المقبل. وأرحب بالالتزامات القوية بهذه العملية، التي استمعنا إليها للتو من نائبي رئيسي الوزراء تاتشي وداتشيتش في بياناتهما صباح هذا اليوم.

وستكتسي مواصلة إحراز التقدم على المستوى العملي أهمية بالغة. ويسرني أن تقرير الأمين العام (S/2015/74) يلاحظ أنه تم إحراز بعض التقدم في الحوار على المستوى الفني في كانون الأول/ديسمبر. ويشكل تطبيع العلاقات بين دولتي كوسوفو وصربيا جزءا لا يتجزأ من مسار كلا الدولتين نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي.

ونرحب أيضا بالتزام الحكومة الجديدة لوضع إجراءات قضائية للتحقيق في الادعاءات التي أبلغت بها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات. وكما يوضح الأمين العام في تقريره، سيمثل ذلك خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للحكومة الجديدة. ونحثهم على ضمان أن يتم سنّ القوانين ذات الصلة لتمكين ذلك.

وأشارك ممثل أنغولا في الإشادة بعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدعم من هيئة الأمم المتحدة

للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تنظيم يوم مفتوح للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

نرحب أيضا باعتماد خطة عمل كوسوفو لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا السياق، يمثل البند التشريعي للناجين من العنف الجنسي أثناء التراع في كوسوفو خطوة هامة. المرأة والسلام والأمن ومنع العنف الجنسي هي من الأولويات الهامة عن حق بالنسبة للمجلس، ومن دواعي السرور أن نرى هذه المسائل يجري تناولها في كوسوفو.

وبينما يؤكد تقرير الأمين العام على استمرار استقرار الحالة الأمنية العامة في كوسوفو، فإن العنف في بريشتينا خلال الاحتجاجات الأخيرة هو أمر يبعث عن القلق. نحن جميعا نؤيد الحق في الاحتجاج السلمي، ولكن السلطات الحكومية والمعارضة في بريشتينا يجب أن تفعل كل ما في وسعها لتجنب العنف والتصعيد. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة والمجتمع الدولي في كوسوفو العمل مع المعارضة من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء الاحتجاجات، بما في ذلك الحالة الاقتصادية.

كما يدفعنا تقرير الأمين العام أيضا إلى ملاحظة الحاجة إلى استمرار التركيز على معالجة الحوادث ذات الدوافع العرقية. ونحث جميع القادة السياسيين على العمل نحو إيجاد مزيد من التعاون في الطوائف وفيما بينها، ومعالجة القضايا من الماضي والمصالحة.

سوف نحتفل، في وقت لاحق من هذا الشهر، بالذكرى السنوية السابعة لإعلان استقلال كوسوفو. أنها لحظة هامة للتفكير في التقدم الذي أحرزته كوسوفو. وهي أيضا فرصة للاعتراف بالتقدم المحرز في المجتمع الدولي. ومنذ عام ٢٠٠٨، اعترف ما يزيد على نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكوسوفو، بما في ذلك العديد من جيرانها في غرب البلقان.

وبفضل الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه مع صربيا في عام ٢٠١٣، فإن لدى كوسوفو الآن أساس قوي للتعاون مع بلغراد ولإجراء المفاوضات بشأن العضوية في الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت كوسوفو من تأمين التمويل من المؤسسات المالية الدولية والمنافسة في الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠١٦، إذ حصلت على عضوية اللجنة الأوليمبية الدولية. ونحن نرحب بهذا التقدم. إنه يوضح أن استقلال كوسوفو هو أمر لا رجعة فيه. ونحن نشجع البلدان التي لم تعترف بكوسوفو بعد على القيام بذلك.

وتحديدا بسبب ذلك المستوى من التقدم المحرز، فإن المملكة المتحدة تؤكد مجددا وجهة نظرها المتمثلة في أنه قد مر وقت طويل على ضرورة تعديل تواتر هذه الاجتماعات من أجل تجسيد الحقائق الجديدة على أرض الواقع. فالحالة، في رأينا، لا تستحق اجتماعات ربع سنوية. ويجب على المجلس أن يقر بالتقدم المحرز وأن يتكيف معه، لا سيما عندما يوجد الكثير من التحديات الحقيقية للسلام والأمن الدوليين التي تواجهنا حاليا. على الصعيد العملي، تشهد هذه الجلسات مبادلات لأعضاء المجلس بشأن مواقف معروفة جيدا إلى حد كبير. والشكل الذي تأخذه تلك المواقف يفضي إلى تفاقم الخلافات بين البلدين في الوقت الذي ينبغي أن يكون فيه هدفنا المشترك إيجاد الزخم اللازم في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونود أن نرى كلاما أقل في نيويورك وعملا أكثر في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص السيد فريد ظريف على تقريره، ونرحب بمشاركة نائبي رئيسي الوزراء، السيد داتشيتش، والسيد ثاتشي في مناقشة اليوم.

تعتقد نيوزيلندا أن تحقيق الاستقرار والأمن في الأجل الطويل سينبع من كوسوفو ديمقراطية وشاملة تحترم حقوق

ومصالح جميع مواطنيها. وسينبع من المصالحة الحقيقية بين مختلف الطوائف، ومن الإبقاء على علاقات بناءة وتعاونية بين بريشتينا وبلغراد. تقرير الأمين العام الأخير (S/2015/74) يوجز التقدم المشجع الذي يتحقق باستمرار في جميع تلك المجالات.

ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الأطراف ذاتها، ما زال يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام في تهيئة الظروف اللازمة من أجل إحراز تقدم. ونشيد بعمل الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ونؤيده وكذلك العمل الذي يقوم به الممثل الخاص ظريف في تيسير الظروف لبناء علاقات تعاون بين الطوائف في كوسوفو، ونؤيد الدور الهام الذي يقوم به حاليا الشركاء الإقليميون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. نحن، أعضاء مجلس الأمن علينا أيضا القيام بنصيبنا في هذه الجهود، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم من أجل استئناف الحوار الرفيع المستوى بين الأطراف.

ترحب نيوزيلندا بتشكيل حكومة جديدة في كانون الأول/ ديسمبر وبوضع دستور لجمعية كوسوفو، الأمر الذي ينهي فترة طويلة من الترقب السياسي. إن التمثيل الواسع لطوائف كوسوفو في الحكومة الائتلافية الجديدة يبين مدى ما حققته كوسوفو. ونأمل أن تكون الحوادث الأمنية الأخيرة أحداثا منفصلة وأن يظل الطابع الشامل للحكومة ثابت من دون تغيير.

نرحب أيضا بالإعلان عن استئناف المحادثات الرفيعة المستوى بين كوسوفو وصربيا ابتداء من الأسبوع المقبل. إن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي آلية هامة تمكن من إحراز تقدم، ونشيد ببلغراد وبريشتينا على نهجهما الإيجابي. إذ أن الإبقاء على نهج إيجابي أمر هام لضمان التنفيذ الكامل للأحكام المعلقة من الاتفاق المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

إن المصالحة الطويلة الأجل بين مختلف طوائف كوسوفو سوف تتطلب حل المسائل المعلقة المتصلة بالأشخاص المفقودين وإحراز المزيد من التقدم بشأن المشردين وتيسير العودة الطوعية. ونقر بالخطوات الإيجابية المتخذة فيما يتعلق بالمنظمات الدولية ونشجع الاهتمام بإزالة العقبات التي تقف أمام عودة الأشخاص المشردين وهي عقبات حددها تقرير الأمين العام.

ونكرر دعوة الأمين العام إلى إنشاء محكمة متخصصة للنظر في القضايا الناشئة عن عمل فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي. من المهم أن تكون المحكمة موضوعية ومحايدة كما يُنظر إليها.

أخيرا، تشجع نيوزيلندا على بذل المزيد من الجهود لتعزيز مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو، بما في ذلك من خلال تعزيز استقلال القضاء والتدابير الرامية إلى التصدي للفساد والجريمة المنظمة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية عن الحالة الراهنة في كوسوفو. كما نشكر السيد إيفيكا داتشيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، على حضوره وعلى بيانه، ونرحب بالبيان الذي أدلى به السيد هاشم ثاتشي.

نرحب بانتخاب الحكومة الجديدة في كوسوفو في ٩ كانون الأول/ديسمبر. ونأمل في الإبقاء على جذوة روح التعاون والمسؤولية الجماعية التي سادت تلك العملية في الوقت الذي تتصدى فيه تلك الحكومة للتحديات الجديدة من قبيل التنمية الاقتصادية في كوسوفو، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وتوطيد دعائم سيادة القانون.

أما فيما يتعلق بالحالة الأمنية، فيساورنا القلق إزاء الأنباء الواردة عن أحداث العنف الأخيرة في بريشتينا. ومع ذلك،

على الرغم من الاضطرابات والتوترات، نلاحظ بشكل إيجابي أن الحالة الأمنية في كوسوفو ظلت مستقرة بوجه عام وأن قوات الشرطة في كوسوفو استجابت بشكل مناسب للظروف من أجل استعادة النظام. وفي هذا الصدد، نبرز عمل البعثة والدور المركزي الذي ما برحت تقوم به لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، فذلك يمثل أولوية في إحراز تقدم في المصالحة بين الطوائف.

كذلك نهنئ سلطات كوسوفو على اعتماد مشروع قانون يحظر مشاركة كوسوفو في التراعات. ونأمل أن تقترن تلك التغييرات بتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين في كوسوفو، وتعزيز ثقة الجمهور في العملية الديمقراطية وثني المواطنين عن مغادرة بلدهم للمشاركة في التراعات الأجنبية.

في الختام، أود أن أشدد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساريا بالكامل بوصفه الأساس القانوني المقبول دوليا لتسوية الحالة في كوسوفو، بما في ذلك الاحترام الصارم لمبدأ السلامة الإقليمية. ونتطلع إلى المحادثات التي ستجري في بروكسل في ٩ شباط/فبراير بين بلغراد وبريشتينا، ونأمل أن يواصل الطرفان تنفيذ الاتفاق المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ لمواصلة عملية تطبيع العلاقات.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن عن كوسوفو. ونرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، ونحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام (S/2015/74) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب أيضا بمشاركة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، السيد إيفاكا داتشيتش، وبالبيان الذي أدلى به السيد هاشم تاتشي.

تكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن التقيد الكامل بالقانون الدولي، أي عدم التدخل واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول ووحدهما واستقلالها السياسي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، أمر بالغ الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين. إن فنزويلا إذ تدعو إلى حل سلمي لمسألة كوسوفو، ترى أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما برح يمثل الأساس القانوني المقبول دوليا والمنطبق على هذا التراع الذي يهدف إلى التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات السياسية العامة. وفي ذلك الصدد، نحض على ضمان سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية.

يؤيد بلدنا استئناف الحوار والمفاوضات بين صربيا والسلطات المحلية في إقليم كوسوفو، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بغية التوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة بين الأطراف. وثمة خطوة هامة في هذا الاتجاه تتمثل في إنشاء الجمعية الوطنية لكوسوفو وتشكيل حكومة جديدة في بريشتينا.

نلاحظ بتفاؤل مصحوب بالحذر أن الأمن على الحدود الإدارية لكوسوفو لا يزال مستقرا، على الرغم من وقوع بعض الحوادث المبلّغ عنها منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PV.7327).

ونقدر الدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن تعاونها مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تحت إشراف هذه المنظمة.

إن وساطة الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا ونقل المهام من بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي، في رأينا، أمر لا يؤثر على العمل الجاري على أرض الواقع. ونأمل أن تستمر هاتان البعثتان، على أساس ولاية كل منهما، في القيام بدور بناء للتوصل إلى حل مناسب لمسألة كوسوفو. ومع ذلك، نلاحظ بقلق التقارير التي تشير إلى أن بعض

المسؤولين الكبار في بعثة الاتحاد الأوروبي قد تورطوا في أعمال فساد. ونأمل أن يواصل السيد غابرييل ميوتشي، في إطار جهوده كرئيس لبعثة الاتحاد الأوروبي، والخبير القانوني المستقل السيد جان – بول جاكي، أداء المهمة الموكلة إليهما بطريقة عادلة وشفافة، لبيان الحقائق، وبالتالي متابعة عملهما في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، نشجع الأطراف المهتمة على تكثيف جهودها المشتركة في عملية توضيح حالة الأشخاص المفقودين، ونشكر بعثة الاتحاد الأوروبي على تعاونها في مجال الطب الشرعي بشأن هذه المسألة. ونحث على سرعة إنشاء المحكمة المتخصصة للتحقيق في المزاعم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال النزاع المسلح.

إن فنزويلا ترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، كما ترفض انتشار التطرف. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع التقدير الخطوات المتخذة في كوسوفو لمنع تجنيد الأشخاص كمقاتلين إرهابيين أجانب للمشاركة في النزاع المسلح في سوريا والعراق. ومع ذلك، فإننا نحث السلطات على أن تبقى متيقظة للغاية في هذه المسألة ذات الحساسية المفرطة من الناحية الأمنية.

ونحن نولي أهمية كبيرة للاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمشردين والأقليات، فضلا عن حقهم في العودة إلى أوطانهم الأصلية حتى يمكنهم التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية دون تمييز. ومع ذلك، فإننا قلقون إزاء استمرار وقوع الحوادث ضد المواطنين من صرب كوسوفو في مناطق معينة، وبالتالي فإننا ندعو إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتصحيح هذا الوضع ومنع الاضطهاد والعداء على أساس العرق أو الدين.

ويقلقنا بيع الشركات والممتلكات في كوسوفو الأمر الذي يقوض حقوق الأقلية الصربية في كوسوفو وقد يصبح عاملاً آخر يعوق عودة النازحين إلى ديارهم. كما أن الأعمال غير المشروعة ضد التراث الثقافي والديني تؤدي إلى حوادث خطيرة بين الطائفتين مما يعيق عملية السلام والحوار في كوسوفو. ونشجع الطرفين على العمل معاً لمنع تكرار مثل هذه الأعمال التي تهدد السلام والحوار في المنطقة.

أخيراً، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها من أجل إيجاد حل سياسي سلمي وعادل ودائم في إطار القانون الدولي، بما في ذلك الامتثال الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية، كما أشكر وزيري خارجية كوسوفو، السيد هاشم ثاتشي، وصربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، على بيانيهما.

بعد شهرين تحديداً من مناقشتنا الأخيرة في مجلس الأمن بشأن الحالة في كوسوفو (انظر S/PV.7327)، نلاحظ إحياء المشهد السياسي العام مع تشكيل حكومة ائتلافية في بريشتينا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والاستئناف الوشيك للحوار السياسي بين صربيا وكوسوفو. وانتخابات ٨ حزيران/يونيه الناجحة قد لبت توقعات المجلس عموماً. ونرحب بكون الطرفين أصبحا قادرين أخيراً على تولي المسؤولية عن إيجاد حل، وفقاً للدستور والمبادئ الديمقراطية، للجمود السياسي السائد خلال الفترة من حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر. والآن بعد زوال حالة عدم اليقين المتعلقة بالانتخابات، سنظل منتبهين على وجه الخصوص لاستئناف سريع للحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا. وينبغي لرئيسي الحكومتين الجديدين، اللذين سيجتمعان لأول مرة في بروكسل يوم الاثنين، إعطاء دفعة جديدة لعملية تطبيع العلاقات بين البلدين.

وإننا نشجع الأطراف على الانخراط في الحوار ونذكرهم بأن الوقت ليس في صالحهم. وفي أي عملية سياسية، لا بد من التقدم المنتظم ليعكس الالتزام المتجدد والمستمر لكل طرف. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم التصديق على الاتفاق

بشأن العدالة يوم الإثنين. وبالإضافة إلى ذلك، سنوالي إيلاء اهتمام خاص لإنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في شمال كوسوفو. ويجب أن تكتسب قوة حقيقية وأن تتوافق مع قانون كوسوفو. وهي ستكون معلماً رئيسياً في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

كما أننا نتوقع من كوسوفو أن تتخذ التدابير الضرورية لإنشاء المحكمة المتخصصة لمتابعة أعمال فرقة العمل الخاصة للتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والتي تنظر في مزاعم الجرائم المرتكبة قبل ١٥ عاماً. ونرسل أطيب تمنياتنا للسيد ديفيد شوينديمان، الذي يخلف المدعي العام الرئيسي ويليامسون، كرئيس لفرقة العمل.

وليس لدينا أي شك بشأن استعداد كوسوفو للمشاركة في العملية القضائية التي لا غنى عنها لمكافحة الإفلات من العقاب، وسوف تتناول جميع جوانب الأوقات الصعبة التي عاشتها كوسوفو في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. ونلاحظ أيضاً ما أحرز من تقدم نحو إنشاء المحاكم الجنائية المختصة. وفي هذا الصدد، فإننا نعول مرة أخرى على التزام الأطراف السياسية في بريشتينا بالوصول بهذه العملية إلى نهايتها والسعي حثيثاً من أجل تعزيز سيادة القانون. وفي ضوء التقدم المحرز في هذين المجالين على وجه الخصوص، سيكون بوسع المجلس تقييم التطور الإيجابي للحالة في كوسوفو.

واليوم، أريد العودة إلى موقف أبناء كوسوفو، الذين يؤثرون المنفى على نحو متزايد في مواجهة الصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية، ولا سيما المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتوظيف. وعلى الطبقة السياسية في كوسوفو بأكملها أن تنتبه لأولئك الذين يتركون البلد بحثا عن أوضاع أفضل، ومكافحة شبكات الجريمة المنظمة التي تسهم في نمو الهجرة غير الشرعية. فحياة مجتمع كوسوفو واستقرار منطقة البلقان والاتحاد الأوروبي على المحك. وسنظل متيقظين إزاء الأحوال المعيشية العامة للسكان في كوسوفو، وتشجيع الأطراف على ضمان احترام حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات. وإن استعادة علاقة الثقة بين المجتمعات تبقى السبيل الوحيد الذي يتيح لكوسوفو وصربيا فتح صفحة جديدة في تاريخهما. وفي هذا الصدد، لا يمكن السماح للمظاهرات بأن تتحول إلى مواجهات عنيفة، ويجب أن يختفي كل الخطاب المتطرف من المنابر العامة.

وأختتم بياني بالثناء على المسيرة المشتركة لكوسوفو وصربيا صوب الاتحاد الأوروبي. لقد اتخذت خطوات هامة في هذا الاتجاه. وأنجزت صربيا تغييرات مؤسسية كبيرة، ونحن نرحب بإنجازاتها. كما أن عملية التفاوض الفنية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي بدأت رسمياً في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ما زالت مستمرة. ونأمل الآن أن يُعترف بجهود صربيا وأن يتسنى فتح الفصل الأول للمفاوضات قريباً.

وقد رحبت المفوضية الأوروبية بالتزام بريشتينا بإبرام اتفاق الاستقرار والانتساب الخاص بها. ونأمل أن يتم الانتهاء من الاتفاق في وقت قريب جداً. ومن المهم أن يمضي التقدم المحرز من قبل الطرفين بنفس الوتيرة لمنع أي تأخير في جانب قد يكون من شأنه تباطؤ التقدم في جانب آخر. ونعرب عن الأمل في اقتراب أكبر لصربيا وكوسوفو من مستقبلهما المشترك مرة أخرى.

السيد الحمود (الأردن): أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأرحب بكل من السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تاتشي، نائب رئيس الوزراء، ووزير خارجية جمهورية كوسوفو، وأشكرهما على بيانيهما.

بداية، نهنئ كوسوفو على تشكيل الحكومة الجديدة، ونتمنى لها التوفيق في أداء مهامها نحو تحقيق رؤى وتطلعات الشعب الكوسوفوي.

إن تحقيق الوعود التي قطعها السياسيون على أنفسهم، والعمل على تخطي آثار مرحلة ما قبل تشكيل الحكومة الحالية، يحتمان على المسؤولين الحاليين مضاعفة الجهود والعمل بشكل صادق ومسؤول نحو تحسين المناخ السياسي السائد في كوسوفو. كما أن وجود بيئة سياسية مستقرة سيساهم في تكوين أرضية متينة قادرة على النهوض بالبلد نحو تنمية اجتماعية – اقتصادية شاملة، يستحقها أبناء كوسوفو.

إن أهم عوامل استقرار وازدهار منطقة البلقان عموما، تمر عبر بوابة علاقات حسن الجوار واحترام سيادة وخصوصية كل دولة من قبل الدول الأخرى بالمنطقة. ومن هذا المنطلق نحث صربيا وكوسوفو على الاستمرار في التنفيذ السليم للاتفاقيات الثنائية، بما فيها اتفاق بروكسل، والعمل على تكثيف التعاون بينهما على جميع المستويات. كما نرحب بالإعلان عن استئناف الحوار الرفيع المستوى الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي الأسبوع القادم، ونتمنى لهذه الاجتماعات التوفيق وصولا إلى التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية بين البلدين.

وعلى صعيد متصل، يرحب الأردن بإقرار كوسوفو لقانون تجريم المشاركات في النزاعات الخارجية، الذي من شأنه أن يساهم في تحسن البيئة الأمنية الداخلية لكوسوفو والحفاظ على أمن الإقليم واستقراره.

إن الخطوات الإيجابية التي تخطوها كوسوفو في مختلف المجالات بشكل عام، وتحديدا في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان، ما هي إلا دلالة على إصرار الكوسوفيين على المضي قدما في استكمال بناء دولة مؤسسات عصرية، مبرهنين بذلك قدرتهم على تحمّل مسؤولياتهم، حيث أن كل هذه الجهود تساهم في تعزيز مكانة كوسوفو الدولية.

ومن هذا المنطلق، نشير إلى أن أحد أهم مقومات الدولة المدنية الحديثة يرتكز على مدى قدرة الدولة على معاملة جميع مواطنيها بسواء وبدون تمييز. ونشجع السلطات في كوسوفو على تكثيف الجهود الحالية، خاصة فيما يتعلق بتطوير ''المنظومة التشريعية'' المتعلقة بتمكين الأقليات وتعزيز حقوقها، وتكثيف جهود المصالحة الشاملة بين جميع فئات وطوائف المجتمع الكوسوفي. كما لا بد من العمل على حماية الأقليات من أية اعتداءات قد يتعرض لها أفرادها، أو تتعرض لها ممتلكاتهم ومؤسساتهم الثقافية والدينية والتاريخية.

ويكرر الأردن دعوته الدائمة إلى توطيد علاقات كوسوفو الدولية، والعمل على تيسير انضمامها إلى المنظمات والمحافل الدولية المختلفة، وعدم عرقلة انضمامها. كما أننا نعيد تأييدنا لمقترح تمديد فترات التقارير الفصلية التي كان يقدمها الأمين العام عن عمل البعثة نظرا لاستقرار الأوضاع في كوسوفو.

وبهذا الخصوص، نؤكد على أهمية أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تساعد على مواصلة تطوير وبناء الدولة. ونعرب أيضا عن تقديرنا لرئيس وموظفي بعثة الأمم المتحدة على جهودهم المستمرة في تنفيذ البعثة لولايتها التي أثمرت مع مرور الزمن عن تحسن الأوضاع بشكل عام وعلى مختلف الصُعُد.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثل الأمين العام، السيد ظريف، على إحاطته الإعلامية، ونرحب بعودة وزيري الخارجية، ثاتشي وداتشيتش، إلى مجلس الأمن.

وأثني على كلا البلدين، لتفانيهما المستمر في تطبيع العلاقات بينهما. ونرحب على وجه الخصوص باندماج كوسوفو المستمر في مجتمع الدول كما تدل على ذلك مشاركتها في الاجتماعات والمنتديات الإقليمية في الأشهر الأخيرة. ونهنئ كوسوفو على الاعتراف بها من جانب اللجنة الأولمبية الدولية على وجه التحديد، ونتطلع إلى رؤية رياضيي كوسوفو وهم يتنافسون تحت علم كوسوفو في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٦.

وترحب الولايات المتحدة بنجاح تشكيل الحكومة في كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن تلك العملية قد استغرقت وقتا، فإنها تمثّل أول انتقال ديمقراطي للسلطة السياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة جرت في جميع أنحاء كوسوفو. وتدل حكومة الائتلاف هذه فضلا عن العملية التي أدت إلى تشكيلها، على مرونة وأهمية المؤسسات الديمقراطية والسياسية في كوسوفو. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لقيادة الرئيسة يحيى أغا في المساعدة على تيسير الحوار السياسي الذي أدى إلى تشكيل الحكومة وفقا لدستور كوسوفو.

لقد وُضعت هذه الحكومة الجديدة، التي تضم ممثلين عن الأقليات، على المحك طوال الشهر الماضي خلال الاحتجاجات العنيفة وفصل وزير شؤون الطوائف والعائدين من الخدمة الحكومية بالأمس. ولا يمكن التقليل من شأن أهمية أن تتسم الحكومة والبرلمان بالتمثيل الكامل والمشاركة التامة، فضلا عن تعددهما العرقي.

ولنكن واضحين فيما يتعلق بالاحتجاجات: إن لجميع المواطنين الحق في الاحتجاج، غير أن العنف ليس شرعيا وغير مقبول. وعليه، ندين جميع أعمال نهب الممتلكات العامة والخاصة، وتخويف الصحفيين وأفراد الأطقم التلفزيونية. وينبغي أن يمارس جميع مواطني كوسوفو حقوقهم الديمقراطية، على أن يمارسوا ذلك بطريقة قانونية ومسؤولة.

ونحث الحكومة الجديدة على العمل بسرعة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ومن شأن تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة أن يبيّنا لمواطني كوسوفو، بغض النظر عن انتمائهم العرقي، أن لديهم مستقبلا ينعم بالازدهار والحرية داخل بلدهم، الأمر الذي يساعد على وقف مد الهجرة من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، نحث كوسوفو على بذل الجهود لاتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المشردين في داخل كوسوفو وخارجها نتيجة للنزاع على العودة، بما في ذلك، عن طريق الفصل في مطالبات الملكية وإنفاذ قرارات المحاكم.

وسنواصل حثّ صربيا وكوسوفو وجميع الدول في المنطقة على زيادة التعاون على الحدود المشتركة بينها. ومن شأن هذا التعاون أن يساعد على النهوض بسيادة القانون، وتعزيز الأمن ومكافحة الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك تهريب الأشخاص والاتجار بهم.

وندين مرة أخرى تصرفات أولئك الساعين إلى عرقلة الجهود المبذولة لبناء ديمقراطية شاملة للجميع في كوسوفو، عن طريق أعمال العنف وبث مشاعر الخوف والريبة والتوتر بين مختلف الطوائف. ومن الواضح أن استخدام العنف ضد الحجاج – كما شهدنا للأسف في عيد الميلاد حسب التقويم الأورثوذكسي في كنيسة في بلدة جاكوفا/داكوفيتشا – غير مقبول. وينبغي أن تكفل جميع الأطراف حرية التنقل للسكان المحليين. تحقيقا لتلك الغاية، ما تزال قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تواصلان النهوض بأدوار لا غنى عنها في تيسير بيئة تسودها السلامة والأمن.

وتنوه الولايات المتحدة بزيارة رئيس الوزراء فوتشيتش إلى كوسوفو في كانون الثاني/يناير، وتعاون سلطات كوسوفو في توفير الحماية. فقد كانت تلك خطوة أخرى نحو تطبيع العلاقات. وما زال الحوار بين كوسوفو وصربيا – الذي تولى تيسيره الاتحاد الأوروبي – وتنفيذ الاتفاق المبرم في نيسان/أبريل ٢٠١٣ يمثلان عنصرين هامين للغاية في بناء ديمقراطية قوية شاملة ومتعددة الأعراق في كوسوفو. ونرحب بالاجتماعات الرفيعة المستوى المتوقع عقدها في بروكسل في الأسبوع المقبل، ونأمل أن تؤدي الدورة المتوقع انعقادها يوم الاثنين إلى إحراز تقدم ملموس يعود بالنفع المباشرة لمواطني كلا البلدين.

وتشيد الولايات المتحدة بصربيا وكوسوفو أيضا، على عملهما في مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كما يتضح من حضور ممثليهما في الدورة الاستثنائية الوزارية الأولى للتحالف بشأن مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والشام، المعقودة في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر. ويتضح أيضا تفاني كوسوفو في ذلك الجهد في العمل مؤخرا على اعتقال ومحاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في كوسوفو، وفي سن تشريع بشأن تجريم المشاركة في مثل ذلك النشاط.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه وفي حين ترى الولايات المتحدة أن الحالة في كوسوفو لا تزال مسألة هامة، وأنه ما يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله للمضي قدما بالحوار، فإن هناك عملا هاما ينبغي الاضطلاع به لمناقشة المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لتحقيق الاستقرار والمصالحة والتنمية في المنطقة في الأجل الطويل. مع ذلك، لا يوجد سوى القليل الذي تسهم به هذه الإحاطات الإعلامية المنتظمة في تلك المسائل. ونكرر تأكيد تفضيلنا لأن يمدد المجلس الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام إلى مرة كل ستة أشهر.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر التطورات في كوسوفو. كما أود أن أنوه بوجود معالي السيد إيفتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وسعادة السيد هاشم تاتشي، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كوسوفو.

وتنوه نيجيريا بدستور برلمان كوسوفو، وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في بريشتينا. وطابع الحكومة الشامل للجميع هو دلالة على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية التطبيع. وبتشكيل الحكومة والبرلمان، فإن لدى قادة كوسوفو الآن الإطار المؤسسي لمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أوقفتها أشهر من الجمود السياسي.

وتعترف نيجيريا بالجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو لمنع مواطنيها من أن يصبحوا مقاتلين إرهابيين أجانب. وتمثل الموافقة على مشروع قانون حظر الانضمام إلى النزاعات المسلحة خارج إقليم الدولة خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ويحدونا الأمل في أن هذا التشريع، الذي يعاقب على تجنيد الكوسوفيين ومشاركتهم في النزاعات المسلحة الأجنبية، سيكون فعالا في ثني المجندين المحتملين عن الانضمام. ومع ذلك، فإن منع التطرف ليس مهمة السلطات وحدها. ولذلك نشيد بالزعماء الدينيين في كوسوفو على الجهود التي بذلوها للتواصل مع شباب كوسوفو وإيصال رسالة تثنيهم عن التطرف والراديكالية.

ويمثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحدياً أمنياً مستمراً لكوسوفو، كما هو الحال في منطقتنا. ويتطلب الوضع تعزيز تدابير قوية لمكافحة التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة. والإطار التشريعي الذي وضعته السلطات لتنظيم استخدام الأسلحة ومكافحة انتشارها هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد أدى ذلك إلى إزالة أكثر من ١ ٥٠٠ قطعة سلاح ناري من التداول في عام ٢٠١٤. وتثني نيجيريا على السلطات لتحقيق ذلك الإنجاز وتشجعها على تكثيف جهودها.

ولكي تتحقق المصالحة الدائمة في المنطقة، من الضروري أن تُعالج على وجه السرعة المسائل المتبقية التي تنتظر الاهتمام بها من السلطات. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للبرلمان أن يتخذ خطوات عاجلة لسنّ التدابير التشريعية وإجراء التغييرات الدستورية اللازمة لضمان كفاءة أداء المحكمة المتخصصة في الجرائم الفظيعة المرتكبة بعد الحرب. وكذلك، من المهم تأسيس عملية قضائية تتسم بالشفافية والمصداقية لإصدار حكم بشأن الادعاءات الواردة في تقرير ديك مارتي. ومن شأن ذلك أن ييسر فهماً واسع النطاق لدى العامة ويساعد على بناء توافق في الآراء بشأن عملية إصدار حكم بشأن الادعاءات. وبالمثل، ينبغي أن يتم التصرف في الأصول وخصخصة الشركات بالاسترشاد بالقوانين والأنظمة الحالية وأن يتم ذلك على نحو يتسم بالشفافية والحياد والمصداقية.

ويبقى دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حيوياً في تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو. ونشيد بالممثل

الخاص للأمين العام وفريقه على الجهود التي يبذلونها في تنفيذ ولايتهم.

السيدة ياكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب في المجلس بنائبي رئيسي الوزراء إيفتسا داتشيتش، ممثل صربيا؛ وهاشم تاتشي، ممثل كوسوفو، وأشكرهما على بيانيهما. كما أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية.

وخلال السنوات القليلة الماضية، كان من الصعب عدم رؤية ما حدث من تطورات إيجابية في المنطقة. وقد شُكلت حكومة جديدة في كوسوفو من خلال الحوار والعمليات الديمقراطية. ونرحب بالتزامها القوي ببناء الديمقراطية والسلام والازدهار والتعدد الإثني في كوسوفو. وندعو إلى أن يسود مزيد من التعاون والمسؤولية الجماعية عند حل المسائل العديدة المطروحة في البلد، ولا سيما في ضوء الاحتجاجات الأخيرة على أرض الواقع. وتحتاج الحكومة الجديدة وبرلمان كوسوفو إلى الاستفادة من خطة كوسوفو الإصلاحية، وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك استقلال القضاء، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وندعو إلى استكمال الخطوات اللازمة فيما يتعلق بإنشاء المحكمة المتخصصة للنظر في القضايا الناشئة عن النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي دون مزيد من التأخير.

ولا تزال ليتوانيا مؤيدا قويا لتطلعات كوسوفو إلى الانضمام للتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو وتشجيع إحراز تقدم في الحوار بشأن رفع القيود عن تأشيرات السفر. كما نثني على حكومة كوسوفو لاعتمادها مؤخرا خطة العمل لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المرحلي الصادر عن المفوضية الأوروبية.

وفي الأسبوع المقبل، سيعقد في بروكسل الحوار الذي ييسره الاتحاد بين بلغراد وبرشتين. ونرحب بالتزام كلا الطرفين بمواصلة السعي لإحراز التقدم في طريقهم في عملية التطبيع. ونشجع كلا الجانبين وقادقما على إظهار الحسم الضروري لتحقيق المستقبل الأوروبي المشترك والمشاركة بنشاط في مواصلة تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، الذي وقع في ١٩ نيسان ٢٠١٣، وعلى ترجمة الاتفاق إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع وبناء الثقة بين الطائفتين.

ونؤكد مجددا دعمنا لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وننوه بدورها الهام على أرض الواقع في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، ومكافحة الإفلات من العقاب. ومرة أخرى، يود وفد بلدي أن يذكر المجلس أن سينفاتشويس أودريوس، وهو ضابط ليتواني كان يعمل في بعثة الاتحاد الأوروبي، قد قتل قبل أكثر من عام أثناء الخدمة في شمال كوسوفو. ونطلب من السلطات المختصة تقديمَ معلوماتٍ عن التقدم المحرز في التحقيق.

ونشيد بالسلطات كوسوفو على ما أظهرت من تضامن في مكافحة الإرهاب. ونرحب باعتماد جمعية كوسوفو القانون المتعلق بحظر الاشتراك في النزاعات المسلحة خارج أراضي الدولة.

وأخيراً، أود أن أكرر تأكيد وجهة نظرنا بأن مناقشة تقرير قوة الأمم المتحدة للأدارة المؤقتة مرتين في السنة، بدلاً من ثلاثة مرات، سيمثل خطوة معقولة إلى الأمام للاعتراف بالتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، والاستقرار في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف، على إحاطته الإعلامية. أرحب بمعالي السيد إيفتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا،

على حضوره وعلى البيان الذي أدلى به اليوم. استمعت أيضا باهتمام إلى بيان السيد تاتشي. تحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية وتتفهم شواغلها المشروعة إزاء مسألة كوسوفو.

ويشكل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا هاما لحل مسألة كوسوفو. تؤكد الصين ادائما أن من الضروري اتباع سياسات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل إجراء الحوار والمفاوضات كي يتم التوصل إلى تسوية مناسبة ومقبولة لجميع الأطراف المعنية. وتقدر الصين جهود صربيا النشطة سعيا للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو، وترحب وتدعم باستمرار الحوار العملي والبناء بين بلغراد وبريشتينا لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين في مجال الطاقة وتبادل العاملين. وبفضل الجهود المشتركة للأطراف المختلفة، فإن الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة عموما. ونشجع الجانبين على مواصلة المضي قدماً في عملية الحوار، والسعي من أجل إيجاد حل دائم لمسألة كوسوفو من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة البلقان، وفي منطقة أوروبا ككل.

وتقدر الصين العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بقيادة الممثل الخاص للأمين العام السيد ظريف، وتدعم البعثة في مواصلة الاضطلاع بولايتها التي أناطها بها مجلس الأمن. ونأمل أن يكثف الوجود الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، جهوده في مجال التنسيق، وأن يضطلع بدور إيجابي وبناء في تعزيز التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلِّمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.